

شركة الإنماء الأهلية للتشييد والبناء - ش.م.ك. (مغلقة)
دولة الكويت

البيانات المالية
للمنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018
مع
تقرير مراقب الحسابات المستقل

شركة الإنماء الأهلية للتشييد والبناء - ش.م.ك. (مقفلة)
دولة الكويت

البيانات المالية
للمدة المنتهية في 31 ديسمبر 2018
مع
تقرير مراقب الحسابات المستقل

المحتويات

صفحة	تقرير مراقب الحسابات المستقل
4	بيان المركز المالي
5	بيان الأرباح أو الخسائر
6	بيان الأرباح أو الخسائر والحمل الشامل الآخر
7	بيان التغيرات في حقوق الملكية
8	بيان التدفقات النقدية
30 - 9	إيضاحات حول البيانات المالية

RSM البزيع وشركاهم

برج الراية ٣، الطابق ٤١ و ٤٢
شارع عبدالعزيز حمد الصقر، شرق
ص.ب. 2115 الصفاة 13022، دولة الكويت

ت +965 22961000
ف +965 22412761

www.rsmglobal.com.kw

تقرير مراقب الحسابات المستقل

السادة المساهمين المحترمين
شركة الإنماء الأهلية للتشييد والبناء - ش.م.ك. (مقنلة)
دولة الكويت

تقرير حول تدقيق البيانات الماليةالرأي المتحفظ

لقد دققنا البيانات المالية لشركة الإنماء الأهلية للتشييد والبناء - ش.م.ك. (مقنلة) "الشركة"، والتي تتضمن بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2018، وبيانات الأرباح أو الخسائر والأرباح أو الخسائر والنخل الشامل الآخر، والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول البيانات المالية بما في ذلك ملخص السياسات المحاسبية الهامة.

برأينا، وفيما عدا الأثر المحتمل نتيجة للأمر المبينة في فقرة أسس الرأي المتحفظ من تقريرنا، فإن البيانات المالية المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي المادية، المركز المالي للشركة كما في 31 ديسمبر 2018، وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

أسس الرأي المتحفظ

- كما في 1 يناير 2018، وكما هو مبين في إيضاح رقم (2) حول البيانات المالية المرفقة، فإن المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) "الأدوات المالية" جاري تأثيره على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018. لا تزال الشركة في طور تقييم التأثير المحتمل على البيانات المالية لمتطلبات نموذج خسائر الائتمان المتوقعة وفق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) في تاريخ التطبيق الأولي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018. وبالتالي لم يتمكن من التأكد مما إذا كان هناك أي تعديلات قد تكون ضرورية على البيانات المالية.

- كما هو مبين في إيضاح رقم (9) حول البيانات المالية المرفقة، لدى الشركة موجودات مصنفة بغرض البيع، قد تم إدراجها بقيمة دفترية بلغت 17,591,368 دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2018 (2017 - 17,591,368 دينار كويتي)، وبناءً على تقييم من قبل مقيم مستقل، فإن القيمة العادلة لحصة الشركة في تلك الموجودات كما في 31 ديسمبر 2018 باستخدام طريقة التدفقات النقدية المخصومة هي مبلغ 21,727,015 ريال عماني أي ما يعادل 17,074,100 دينار كويتي كما وأنه حتى تاريخ تقرير مراقب الحسابات، لم تتم عملية البيع ولم يتمكن من الحصول على أدلة تدقيق كافية وملزمة للتحقق من أن البيع محتمل بدرجة عالية. وعليه، فإنه لا يمكننا تحديد أثر أي تعديلات قد تكون ضرورية فيما يتعلق بهذا الأمر على البيانات المالية المرفقة.

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، إن مسؤوليتنا وفقاً لتلك المعايير قد تم شرحها ضمن بند مسؤوليات مراقب الحسابات حول تدقيق البيانات المالية الوارد في تقريرنا. كما أننا مستقلون عن الشركة وفقاً لمتطلبات ميثاق الأخلاق للمحاسبين المهنيين الصادر عن المجلس الدولي لمعايير أخلاقية المحاسبين، بالإضافة إلى المتطلبات الأخلاقية والمتعلقة بتدقيقنا للبيانات المالية في دولة الكويت، كما قمنا بالالتزام بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى بما يتوافق مع تلك المتطلبات والميثاق. أننا نعتقد بأن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، كافية وملزمة لتكون أساساً في إبداء رأينا المتحفظ.

مسؤوليات الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة حول البيانات المالية

إن الإدارة هي الجهة المسؤولة عن إعداد وعرض تلك البيانات المالية بشكل عادل وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية، وعن نظام الرقابة الداخلية الذي تراه مناسباً لتمكينها من إعداد البيانات المالية، بحيث لا تتضمن أية أخطاء مادية سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ.

ولإعداد تلك البيانات المالية، تكون إدارة الشركة مسؤولة عن تقييم قدرة الشركة على تحقيق الاستمرارية والإفصاح عند الحاجة عن الأمور المتعلقة بتحقيق تلك الاستمرارية وتطبيق مبدأ الاستمرارية المحاسبي، ما لم يكن بنية الإدارة تصفية الشركة أو إيقاف أنشطتها أو عدم توفر أية بدائل أخرى واقعية لتحقيق ذلك.

إن المسؤولين عن الحوكمة هم الجهة المسؤولة عن مراقبة عملية التقرير المالي للشركة.

مسؤوليات مراقب الحسابات حول تدقيق البيانات المالية

إن هدفنا هو الحصول على تأكيدات معقولة بأن البيانات المالية ككل، خالية من أخطاء مادية، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وإصدار تقرير التدقيق الذي يحتوي على رأينا. إن التأكيدات المعقولة هي تأكيدات عالية المستوى، ولكنها لا تضمن بأن مهمة التدقيق المنفذة وفق متطلبات المعايير الدولية للتدقيق، سوف تقوم دائماً بكشف الأخطاء المادية في حالة وجودها. إن الأخطاء وسواء كانت منفردة أو مجتمعة والتي يمكن أن تنشأ من الاحتيال أو الخطأ تعتبر مادية عندما يكون من المتوقع أن تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدم والمتخذة بناءً على ما ورد في تلك البيانات المالية.

وكجزء من مهام التدقيق وفق المعايير الدولية للتدقيق، نقوم بممارسة التقديرات المهنية والاحتفاظ بمستوى من الشك المهني طيلة أعمال التدقيق، كما أننا نقوم بالتالي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق الملائمة التي تتجلب مع تلك المخاطر، والحصول على أدلة التدقيق الكافية والملائمة لتوفر لنا أساساً لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف الفروقات المادية الناتجة عن الاحتيال تعتبر أعلى من تلك المخاطر الناتجة عن الخطأ، حيث إن الاحتيال قد يشمل تواطؤ، أو تزوير، أو حذوفات مقصودة، أو عرض خاطئ أو تجاوز لإجراءات الرقابة الداخلية.
- استيعاب إجراءات الرقابة الداخلية التي لها علاقة بالتدقيق لغرض تصميم إجراءات التدقيق الملائمة حسب الظروف، ولكن ليس لغرض إبداء الرأي حول فعالية إجراءات الرقابة الداخلية للشركة.
- تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولة التقديرات المحاسبية المطبقة والإيضاحات المتعلقة بها والمعدة من قبل إدارة الشركة.
- الاستنتاج حول ملاءمة استخدام الإدارة للأدس المحاسبية في تحقيق مبدأ الاستمرارية، وبناءً على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، سوف نقرر فيما إذا كان هناك عدم تأكيد جوهري ومرتب بأحداث أو ظروف قد تشير إلى وجود شكوك جوهري حول قدرة الشركة على تحقيق الاستمرارية، وإذا ما توصلنا إلى وجود عدم تأكيد جوهري، فإن علينا أن نلفت الانتباه لذلك ضمن تقرير مراقب الحسابات إلى الإيضاحات المتعلقة بها ضمن البيانات المالية، أو في حالة ما إذا كانت تلك الإيضاحات غير ملائمة، لتعديل رأينا. إن استنتاجنا سوف يعتمد على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير التدقيق، ومع ذلك، فبإمكاننا أن نكون هناك أحداث أو ظروف مستقبلية قد تؤدي إلى عدم قدرة الشركة على تحقيق الاستمرارية.
- تقييم الإطار العام للبيانات المالية من ناحية العرض والتنظيم والفحوى، بما في ذلك الإفصاحات، وفيما إذا كانت تلك البيانات المالية تعكس المعاملات والأحداث المتعلقة بها بشكل يحقق العرض الشامل بشكل عادل.
- الحصول على دليل تدقيق كافي وملائم فيما يتعلق بالمعلومات المالية للشركة أو أنشطة الأعمال من خلال الشركة بغرض إبداء الرأي حول البيانات المالية. أننا مسؤولون عن التوجيه والإشراف والأداء على تدقيق حسابات الشركة. كما أننا مسؤولون بشكل منفرد فيما يتعلق برأينا حول التدقيق.

أننا نتواصل مع المسؤولين عن الحوكمة حول عدة أمور من بينها النطاق المخطط لأعمال التدقيق وتوقيتها ونتائج التدقيق الهامة بما في ذلك أية أوجه قصور جوهريّة في أنظمة الرقابة الداخلية التي لفتت انتباهنا أثناء عملية التدقيق.

كما قمنا بتزويد المسؤولين عن الحوكمة بما يفيد التزامنا بمتطلبات أخلاقية المهنة المتعلقة بالاستقلالية، وتزويدهم بكافة ارتباطاتنا والأمور الأخرى التي قد تشير إلى وجود شكوك في استقلاليته، أو حيثما وجدت، والحملة منها.

التقرير حول المتطلبات القانونية والتشريعات الأخرى

برأينا كخالف أن البيانات المالية تتضمن ما لخص عليه قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016، ولائحته التنفيذية وعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة والتعديلات اللاحقة عليهما، وأننا قد حصلنا على المعلومات التي رأيناها ضرورية لأداء مهمتنا، فيما عدا ما ورد في فقرة أمن الزاي المتحفظ، وأن الشركة تمتلك حسابات منتظمة وأن الجرد يجري وفقاً للأصول المرعية، وأن البيانات المالية الواردة في تقرير مجلس الإدارة متفقة مع ما هو وارد في دفاتر الشركة. وفي حدود المعلومات التي توافرت لدينا لم نلتص خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018، مخالفت الأحكام لقانون الشركات رقم 1 لسنة 2016، ولائحته التنفيذية أو لعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة والتعديلات اللاحقة عليهما، على وجه يؤثر مادياً على المركز المالي للشركة أو نتائج أعمالها، فيما عدا ما ورد في الإيضاح رقم (6 - ج) حول البيانات المالية المرفقة من قيام الشركة بتوفير بعض الأطراف ذات الصلة.

د. شبيب عبد الله شبيب
مراقب حسابات مرخص فئة أ رقم 33
RSM البريع وشركاهم

دولة الكويت
27 مارس 2019

2017	2018	إيضاح	الموجودات
2,294,130	4,346,868	3	الموجودات المتداولة:
4,375,088	4,418,120	4	نقد ونقد معادل
2,091,976	2,091,976	5	ودائع لأجل
11,459,538	12,821,981	6	وكالات استثمارية
3,636,713	6,494,047	7	مديون وارضية مدينة أخرى
1,513,459	1,422,576	8	مستحق من أطراف ذات صلة
25,370,904	31,595,568		مقرضون
17,691,368	17,591,368	9	موجودات مصنفة بغرض البيع
42,962,272	49,186,936		مجموع الموجودات المتداولة
8,449,546	-	10	الموجودات غير المتداولة:
-	8,469,401	11	موجودات مالية متاحة للبيع
83,777	93,868	12	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
2,700,000	2,700,000	13	ممتلكات وعقارات ومعدات
11,233,323	11,263,269		عقل استثماري
54,195,595	60,450,205		مجموع الموجودات غير المتداولة
			مجموع الموجودات
			المطلوبات وحقوق الملكية
8,285,000	7,174,073	14	المطلوبات المتداولة:
8,014,142	13,131,401	15	بنك دائر
513,456	1,394,215	16	دائرو عقود بيع مرابحة - الجزء المتداول
10,959,676	13,376,747	17	دائرو عقود شراء - الجزء المتداول
2,078,847	3,781,162	7	دائرون وارضية دائنة أخرى
29,851,121	36,857,598		مستحق من أطراف ذات صلة
			مجموع المطلوبات المتداولة
1,497,941	-	15	المطلوبات غير المتداولة:
774,114	364,269	16	دائرو عقود بيع مرابحة - الجزء غير المتداول
457,001	513,085	18	دائرو عقود شراء - الجزء غير المتداول
2,729,056	877,354		مخصص مكافأة نهاية الخدمة
32,580,177	37,734,952		مجموع المطلوبات غير المتداولة
			مجموع المطلوبات
16,064,000	16,064,000	19	حقوق الملكية:
2,251,968	2,362,058	20	رأس المال
1,040,717	1,150,807	21	احتياطي إجباري
41,837	61,692		احتياطي اختياري
2,216,896	3,076,696		التغيرات التراكمية في القيمة العادلة
21,615,418	22,715,253		أرباح مرحلة
54,195,595	60,450,205		مجموع حقوق الملكية
			مجموع المطلوبات وحقوق الملكية

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (30) تشكل جزءاً من البيانات المالية

رئيس مجلس الإدارة
فواز درويش عبدالله العرادي

2017	2018	إيضاح	
58,439,025	64,382,417		المبيعات
(54,266,154)	(59,901,795)	22	تكلفة المبيعات
4,172,871	4,480,622		مجموع الربح
(2,516,991)	(2,536,704)	23	مصاريف عمومية وإدارية
(38,796)	(21,928)	12	استهلاكات
1,617,084	1,921,990		ربح التشغيل
165,585	254,129	24	إيرادات عوائد
(807,340)	(1,288,050)		مصاريف تمويلية
101,856	212,328	25	إيرادات أخرى
1,077,185	1,100,397		ربح السنة قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وحصة الزكاة
(9,695)	(9,908)		حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي
(10,962)	(11,009)		حصة الزكاة
1,056,528	1,079,980		ربح السنة

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (30) تشكل جزءا من البيانات المالية

شركة الإجماع الأهلية للتشييد والبناء - ش.م.ك. (مقفلة)
 بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر
 للمدة المنتهية في 31 ديسمبر 2018
 (جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

2017	2018	إيضاح	
1,056,528	1,079,980		ربح السنة
			الدخل الشامل الآخر:
18,377	-	10	بنود ممكن أن يعاد تصنيفها لاحقاً إلى الأرباح أو الخسائر التغير في القيمة العادلة للموجودات المالية المتاحة للبيع
-	19,855	11	بنود لن يعاد تصنيفها لاحقاً إلى الأرباح أو الخسائر التغيرات في القيمة العادلة لأدوات الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
18,377	19,855		مجموع الدخل الشامل الآخر للسنة
1,074,905	1,099,835		مجموع الدخل الشامل للسنة

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (30) تشكل جزءاً من البيانات المالية

شركة الإسماعيلية للتقنييد والبناء - ش.م.ك. (مغلقة)
 بيان التغيرات في حقوق الملكية
 للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018
 (جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

مجموع حقوق الملكية	أرباح مرحلة	التغيرات في القيمة المكتوبة	احتياطي احتياطي	احتياطي إيجري	رأس المال
22,950,113	3,785,406	23,460	932,998	2,144,249	16,064,000
1,056,528	1,056,528	-	-	-	-
18,377	-	18,377	-	-	-
1,074,905	1,056,528	18,377	-	-	-
(2,409,600)	(2,409,600)	-	-	-	-
-	(215,438)	-	107,719	107,719	-
21,615,418	2,216,896	41,837	1,040,717	2,251,968	16,064,000
1,079,980	1,079,980	-	-	-	-
19,855	-	19,855	-	-	-
1,099,835	1,079,980	19,855	-	-	-
-	(220,180)	-	110,090	110,090	-
22,715,253	3,076,696	61,692	1,150,807	2,362,058	16,064,000

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (30) تشكل جزءاً من البيانات المالية

الرصيد في 1 يناير 2017
 ربح السنة
 الدخل الشامل الآخر
 مجموع الدخل الشامل للسنة
 توزيعات نقدية 15% (إيضاح 26)
 المحول إلى الاحتياطيات
 الرصيد في 31 ديسمبر 2017
 ربح السنة
 الدخل الشامل الآخر
 مجموع الدخل الشامل للسنة
 المحول إلى الاحتياطيات
 الرصيد في 31 ديسمبر 2018

2017	2018	
1,077,185	1,100,897	التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية:
38,796	21,928	ربح السنة
(165,585)	(254,129)	تسويات:
807,340	1,288,050	استهلاكات
(3,576)	-	إيرادات عوائد
62,525	90,857	مصاريف تمويلية
1,816,685	2,247,603	أرباح بيع ممتلكات وعقارات ومعدات
		مخصص مكافأة نهاية الخدمة
(3,220,011)	(1,362,443)	التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية:
(5,802,654)	(3,155,019)	مدينون وأرصدة مدينة أخرى
227,417	90,883	صافي الحركة مستحق على أطراف ذات صلة
2,465,582	2,417,904	مخزون
(4,512,981)	238,928	دائنون وأرصدة دائنة أخرى
-	(34,773)	التدفقات النقدية الناتجة من (المستخدمة في) العمليات التشغيلية
-	(21,750)	مكافأة نهاية الخدمة المدفوعة
(11,664)	-	حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي المدفوعة
4,524,645	182,405	حصة الزكاة المدفوعة
		صافي التدفقات النقدية الناتجة من (المستخدمة في) الأنشطة التشغيلية
(1,205,088)	(43,032)	التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية:
(45,428)	(32,019)	صافي الحركة على ودائع لأجل
4,580	-	المدفوع لإضافات على ممتلكات وعقارات ومعدات
165,585	254,129	المحصل من بيع ممتلكات وعقارات ومعدات
(1,080,351)	179,078	إيرادات عوائد مستلمة
		صافي التدفقات النقدية الناتجة من (المستخدمة في) الأنشطة الاستثمارية
(300,000)	(2,849,248)	التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية:
5,085,000	(1,110,927)	صافي الحركة على النقد المحتجز لدى البنوك
1,103,213	3,619,318	صافي الحركة على بنك دائن
543,617	470,914	صافي الحركة على دائنو عقود بيع مرابحة
(807,340)	(1,288,050)	صافي الحركة على دائنو عقود تورق
5,624,490	(1,157,993)	مصاريف تمويلية مدفوعة
		صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) الناتجة من الأنشطة التمويلية
19,494	(796,510)	صافي (النقص) الزيادة في نقد ونقد معادل
974,636	994,130	نقد ونقد معادل في بداية السنة
994,130	197,620	نقد ونقد معادل في نهاية السنة (إيضاح 3)

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (30) تشكل جزءاً من البيانات المالية

1- التأسيس والنشاط

إن شركة الإجماع الأهلية للتشييد والبناء - ش.م.ك. (مقفلة) هي شركة مساهمة كويتية (مقفلة) مسجلة في دولة الكويت. تم تأسيس الشركة بموجب عقد تأسيس شركة ذات مسؤولية محدودة موثق لدى وزارة العدل - إدارة التسجيل العقاري والتوثيق تحت رقم 1023 / جلد 1 بتاريخ 28 مايو 1997. تم تحويل الكيان القانوني للشركة إلى شركة مساهمة كويتية قابضة بموجب عقد تأسيس شركة مساهمة كويتية قابضة موثق لدى وزارة العدل - إدارة التوثيق تحت رقم 3296 / جلد 1 بتاريخ 1 يوليو 2010، وتعديلاته اللاحقة وأخرها ما تم التأشير عليه بالسجل التجاري تحت رقم 12/9 بتاريخ 6 ديسمبر 2018.

- إن الأغراض الرئيسية التي تأسست الشركة من أجلها هي كما يلي:
- 1- القيام بأعمال المقاولات الإنشائية من المباني وطرق وجسور وإدارتها والإشراف عليها.
 - 2- الصناعة وإنتاج واستيراد وتصدير وشراء وبيع مواد البناء بمختلف أنواعها.
 - 3- تجارة وتعبئة الاسمنت وراكيل الرمل والمواد السائبة بها.
 - 4- تصنيع وتنفيذ أعمال الأصباغ والديكورات اللازمة لتنفيذ الأعمال المدنية.
 - 5- شراء واستيراد الأجهزة والمستلزمات والمعدات اللازمة لتنفيذ أغراض الشركة.
 - 6- تمثيل الشركات والدخول في المناقصات المشابهة لهذه الأغراض.
 - 7- تملك المنقولات والعقارات اللازمة لمباشرة نشاطها في الحدود المسموح بها وفقاً للقانون.
 - 8- استغلال الفوائض المالية المتوفرة لدى الشركة عن طريق استثمارها في محافظ مالية تدار من قبل شركات وجهات متخصصة.

ويكون للشركة مباشرة الأعمال السابق ذكرها في دولة الكويت وفي الخارج بصفة أصلية أو بالوكالة، ويجوز للشركة أن تكون لها مصلحة أو تشترك بأي وجه مع الهيئات التي تزاوّل أعمالاً شبيهة بأعمالها أو التي قد تعاونها على تحقيق أغراضها في الكويت أو في الخارج، ولها أن تقتضى أو تشترك أو تشتري هذه الهيئات أو تلتحق بها.

إن الشركة مسجلة في السجل التجاري تحت رقم 69774 بتاريخ 28 مايو 1997.

إن العنوان المسجل للشركة هو صندوق بريد رقم 44198، حولي 32056، دولة الكويت.

تمت الموافقة على إصدار البيانات المالية من قبل مجلس إدارة الشركة بتاريخ 27 مارس 2019. إن البيانات المالية المرفقة خاضعة للموافقة عليها من قبل الجمعية العامة لمساهمي الشركة حيث لها صلاحية تعديل تلك البيانات المالية بعد إصدارها.

2- السياسات المحاسبية الهامة

تم إعداد البيانات المالية للشركة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية، وتتلخص السياسات المحاسبية الهامة فيما يلي:

أ- أسس الإعداد:

يتم عرض البيانات المالية بالدينار الكويتي الذي يمثل العملة الرئيسية للشركة، ويتم إعدادها على أساس مبدأ التكلفة التاريخية فيما عدا بعض الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، والعقار الاستثماري والتي تدرج بقيمتها العادلة. تستند التكلفة التاريخية عموماً على القيمة العادلة للمبلغ المدفوع مقابل السلع والخدمات. إن القيمة العادلة هي المبلغ المستلم عن بيع الأصل أو المدفوع لسداد الالتزام في معاملة عادية بين أطراف الموق كما في تاريخ القياس.

المعايير والتفسيرات الصادرة وجارية التأثير

إن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد البيانات المالية مماثلة لتلك المطبقة في السنة السابقة باستثناء التغيرات الناتجة عن تطبيق بعض المعايير الجديدة والمعدلة للمعايير الدولية للتقارير المالية كما في 1 يناير 2018 المتعلقة بالشركة وبياناتها كالتالي:

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) - الأدوات المالية

يحل هذا المعيار، الذي يبدأ سريانه اعتباراً من أو بعد 1 يناير 2018، محل معيار المحاسبة الدولي رقم (39) "الأدوات المالية: التحقق والتقييم". يوضح المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) كيفية تصنيف وقياس الأدوات المالية، ويشمل نموذج الخصائر الائتمانية المتوقعة لغرض احتساب انخفاض قيمة الموجودات المالية والمتطلبات العامة الجديدة لمحاسبة التحوط. كما سوف تظل الإرشادات حول تحقق أو عدم تحقق الأدوات المالية من معيار المحاسبة الدولي رقم (39) بدون تغيير. يرجى الرجوع إلى إيضاح رقم (2 - ج) حول أثر التطبيق المبني للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9).

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15) - الإيرادات من العقود مع العملاء

يسري هذا المعيار على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018، ويحدد إطاراً وشاملاً لكيفية وتوقيت الاعتراف بالإيرادات. سوف يحل هذا المعيار محل المعايير والتفسيرات التالية عند تطبيقه:

- معيار المحاسبة الدولي (18) - الإيرادات.
- معيار المحاسبة الدولي (11) - عقود الإنشاء.
- تفسير لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية (13) - برامج ولاء العملاء.
- تفسير لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية (15) - اتفاقيات بناء العقارات.
- تفسير لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية (18) - الموجودات المحولة من العملاء.
- تفسير لجنة تفسيرات المعايير (31) - إيرادات خدمات الدعاية الناتجة عن معاملات مقايضة.

يسري هذا المعيار على جميع الإيرادات الناتجة من العقود مع العملاء، إلا إذا كانت العقود في نطاق المعايير الأخرى مثل معيار المحاسبة الدولي (17). كما توفر متطلباته نموذجاً للاعتراف بقياس الأرباح والخسائر الناتجة من استبعاد بعض الموجودات غير المالية، بما في ذلك الممتلكات والعقارات والمعدات والموجودات غير الملموسة. كما سيحدد المعيار مجموعة شاملة من متطلبات الإفصاح المتعلقة بطبيعة ومدى وثوقية الإيرادات وكذلك عدم التأكد من الإيرادات والتدفقات النقدية المتعلقة بها مع العملاء. يرجى الرجوع إلى إيضاح رقم (2 - م) حول أثر التطبيق المبني للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15).

تفسير لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية رقم (22) - معاملات العملات الأجنبية والدفعات المقدمة

تسري هذه التفسيرات على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018، وتوضح أنه عند تحديد سعر الصرف لاستخدامه عند الاعتراف المبني للموجودات، المصاريف أو الإيرادات (أو جزء منها) المتعلقة عند إلغاء الاعتراف بالموجودات غير النقدية أو المطلوبات غير النقدية المتعلقة بالدفعات المقدمة، إن تاريخ المعاملة هو التاريخ الذي تعترف فيه المنشأة مبدئياً بالموجودات غير النقدية أو المطلوبات غير النقدية الناتجة من الدفعة المقدمة. إذا كان هناك دفعات أو تحصيلات مقدما متعددة، فإنه يجب على المنشأة تحديد تاريخ المعاملات لكل دفعة أو تحصيل دفعة مقدمة.

لم يكن لتطبيق تلك المعايير تأثير مادي على البيانات المالية.

المعايير والتفسيرات الصادرة وغير جارية التأثير

إن المعايير الجديدة والمعدلة التالية قد تم إصدارها من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية، ولم يتم تطبيقها بعد من قبل الشركة:

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) - التأجير

يسري هذا المعيار على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2019، وسوف يحل محل معيار المحاسبة الدولي رقم (17) - التأجير. إن المعيار الجديد لا يغير بشكل جوهري المحاسبة للتأجير للموجرين ويتطلب هذا المعيار من المستأجرين إثبات معظم الإيجارات في بيان المركز المالي بطريقة مشابهة للإيجار التمويلي الوارد في المعيار المحاسبة الدولي رقم (17) مع استثناءات محدودة على الموجودات ذات القيمة المنخفضة والإيجارات قصيرة المدى. كما في تاريخ بدء عقد الإيجار، سيعترف المستأجر بالتزام بسداد دفعات الإيجار واعترافه بالموجودات والتي تمثل الحق في استخدام الأصل نفسه خلال فترة الإيجار. يسمح بالتطبيق المبكر شريطة تطبيق معيار الإيرادات الجديد (المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 15) في نفس التاريخ. يجب على المستأجر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) باستخدام إما طريقة الأثر الرجعي الكامل أو طريقة الأثر الرجعي المعدل. فيما عدا ذلك فإن المحاسبة عن التأجير وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) لم تتغير في معظمها عن معيار المحاسبة الدولي (17).

تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9): مزايا الدفع مقدماً مع التعويض السلبي

وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)، يمكن قياس أداة الدين بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، شريطة أن تكون التدفقات النقدية التعاقدية فقط مدفوعات للمبلغ الأصلي والفائدة على المستحق من المبلغ الأصلي القائم (معايير سداد المبالغ الأصلية وفوائدها) والاحتفاظ بالأداة ضمن نموذج الأعمال المناسب لغرض التصنيف. توضح التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) أن الأصل المالي يجتاز اختبار معايير سداد المبالغ الأصلية وفوائدها بغض النظر عن أي حدث أو ظرف يؤدي إلى الإنهاء المبكر. للعقد وبغض النظر عن أي ظرف يدفع أو يتلقى تعويضات معقولة عن الإنهاء المبكر للعقد. يجب تطبيق التعديلات بأثر رجعي وتسمي اعتباراً من 1 يناير 2019 مع السماح بالتطبيق المبكر.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي (28): الاستثمارات طويلة الأجل في الشركات الزميلة وشركات المحاسبة (الشركات المشتركة)

توضح التعديلات أن المنشأة تطبق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) على الاستثمارات طويلة الأجل في الشركة الزميلة أو شركات المحاسبة التي لا تطبق عليها طريقة حقوق الملكية، ولكن التي في جوهرها تشكل جزءاً من صافي الاستثمار في الشركة الزميلة أو شركة المحاسبة (استثمارات طويلة الأجل). ويعتبر هذا التصنيف مناسباً لأنه يعني ضمناً أن نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة في المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) ينطبق على تلك الاستثمارات طويلة الأجل. كما أوضحت التعديلات أنه عند تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) لا تأخذ الشركة في الاعتبار أي خسائر للشركة الزميلة أو شركة المحاسبة، أو خسائر انخفاض في القيمة على صافي الاستثمار والمحقة كتسويات لصافي الاستثمار في الشركة الزميلة أو شركة المحاسبة نتيجة تطبيق معيار المحاسبة الدولي 28: الاستثمارات في الشركات الزميلة وشركات المحاسبة. يجب تطبيق التعديلات بأثر رجعي وتسمي اعتباراً من 1 يناير 2019 مع السماح بالتطبيق المبكر. وحيث أن الشركة لا تملك استثمارات طويلة الأجل في شركات زميلة وشركات محاسبة، فإن هذه التعديلات لن يكون لها أثر على البيانات المالية.

دورة التحسينات السنوية 2015 - 2017 (الصادرة في ديسمبر 2017)

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (3) - دمج الأعمال

توضح التعديلات أن أي منشأة عند اكتساب السيطرة على عمليات مشتركة، فإنها تطبق متطلبات دمج الأعمال على مراحل منها قياس الاستثمارات المملوكة من قبل في موجودات ومطلوبات العمليات المشتركة بالقيمة العادلة. وللقيام بذلك، يقوم المشتري بقياس حصص ملكيته المملوكة سابقاً في العمليات المشتركة.

تطبق المنشأة تلك التعديلات على معاملات دمج الأعمال التي يكون تاريخ الحياة لها في أو بعد الفترة المالية السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2019 مع السماح بالتطبيق المبكر.

معيار المحاسبة الدولي (23) - تكاليف الاقتراض
توضح التعديلات أن الشركة تعامل أي قروض تمت في الأساس لتطوير أصل مؤهل كجزء من القروض العامة عندما تكون كل الأنشطة الضرورية لتجهيز الأصل للاستخدام أو البيع المزمع له كاملة.

تطبق الشركة تلك التعديلات على تكاليف الاقتراض المتكبدة في أو بعد الفترة المالية السنوية التي تطبق فيها الشركة تلك التعديلات للمرة الأولى. تطبق الشركة تلك التعديلات على المعاملات التي تحصل فيها على سيطرة مشتركة في أو بعد أو الفترة المالية السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2019 مع السماح بالتطبيق المبكر. وحيث أن سياسة الشركة الحالية تتماشى مع هذه التعديلات، فإن الشركة لا تتوقع أن يكون لتلك التعديلات تأثير على البيانات المالية.

ب- تصنيفات الجزء المتداول وغير المتداول:
تعرض الشركة الموجودات والمطلوبات في بيان المركز المالي استناداً إلى تصنيف المتداول / غير المتداول.

تعتبر الموجودات متداولة إذا:

- كانت من المتوقع تحقيقها أو تتوى الشركة بيعها أو استهلاكها خلال دورة التشغيل العادية، أو
- كانت محتفظ به لغرض المتاجرة، أو
- كانت من المتوقع تحقيقها خلال اثني عشر شهراً بعد تاريخ بيان المركز المالي، أو
- كانت نقد أو نقد معادل مالم يكن نقد محتجز أو يستخدم لتسوية التزام لفترة اثني عشر شهراً على الأقل بعد تاريخ بيان المركز المالي.

تصنف الشركة كافة الموجودات الأخرى كموجودات غير متداولة.

تعتبر المطلوبات متداولة إذا:

- كان من المتوقع تسويتها ضمن دورة التشغيل العادية، أو
 - محتفظ به بصورة رئيسية لغرض المتاجرة، أو
 - كان من المتوقع تسويتها خلال اثني عشر شهراً بعد تاريخ بيان المركز المالي، أو
 - لا يوجد حق غير مشروط لتأجيل تسوية الالتزام لفترة لا تقل عن اثني عشر شهراً بعد تاريخ بيان المركز المالي.
- تصنف الشركة كافة مطلوباتها الأخرى كمطلوبات غير متداولة.

ج- الأدوات المالية:

تقوم الشركة بتصنيف أدواتها المالية كموجودات مالية ومطلوبات مالية. يتم إدراج الموجودات المالية والمطلوبات المالية عندما تكون الشركة طرفاً في الأحكام التعاقدية لتلك الأدوات.

يتم تصنيف الأدوات المالية كمطلوبات أو حقوق ملكية طبقاً لمضمون الاتفاقية التعاقدية. إن الفوائد والتوزيعات والأرباح والخسائر التي تتعلق بالأداة المالية المصنفة كمطلوبات تدرج كمصروف أو إيراد. إن التوزيعات على حاملي هذه الأدوات المالية المصنفة كحقوق ملكية يتم قيدها مباشرة على حقوق الملكية. يتم إظهار الأدوات المالية بالصافي عندما يكون للشركة حق قانوني ملزم لتسديد الموجودات والمطلوبات بالصافي وتتوي السداد إما بالصافي أو ببيع الموجودات وسداد المطلوبات في آن واحد.

تتضمن الموجودات والمطلوبات المالية المدرجة في بيان المركز المالي نقد ونقد معادل، ودائع لأجل، وكالات استثمارية، مدينين، مستحق من / إلى أطراف ذات صلة، موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، بنك دائن، دائر عقود بيع مرابحة، دائر عقود توريق ودائنين.

1) الموجودات المالية

السياسة المحاسبية التي تسري اعتباراً من 1 يناير 2018
طبقت الشركة المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) - الأدوات المالية الصادر في يوليو 2014 مع تطبيق مبني في 1 يناير 2018. تمثل متطلوبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) تغيير جوهري عن معيار المحاسبة الدولي (39) "الأدوات المالية: التحقق والقياس". يؤدي المعيار الجديد إلى تغييرات جوهريّة في محاسبة الموجودات المالية وبعض جوانب محاسبة المطلوبات المالية.

أ) تصنيف الموجودات المالية

لتحديد فئة تصنيف وقياس الموجودات المالية، يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية تقييم كافة الموجودات المالية، باستثناء أدوات الملكية والمشتقات، استناداً إلى نموذج الأعمال الخاص بالشركة بإدارة موجودات الشركة وكذلك خصائص التدفقات النقدية التعاقدية لتلك الأدوات مجتمعين.

تقييم نموذج الأعمال

تحدد الشركة نموذج أعمالها وفق مستوى يعكس أفضل وسيلة لإدارة الشركة لموجوداتها المالية لتحقيق أهدافها، وتحقيق التدفقات النقدية التعاقدية. وهذا سواء كان هدف الشركة الوحيد هو تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية من الموجودات أو تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وكذلك التدفقات النقدية من بيع الموجودات معاً. وإذا لم تنطبق أي من هاتين الحالتين (كان يتم الاحتفاظ بالموجودات المالية لأغراض المتاجرة)، فإن الموجودات المالية تصنف كجزء من نموذج أعمال البيع وتقاس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. لا يتم تقييم نموذج أعمال الشركة لكل أداة على حدة، ولكن على مستوى أعلى من المحفظة ككل.

الاعتراف المبذلي
يتم الاعتراف بمشتريات ومبيعات الموجودات المالية في تاريخ التسوية، وهو التاريخ الذي يتم فيه تسليم الأصل للشركة أو شراءه من قبل الشركة. يتم الاعتراف بالموجودات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة مضاف إليها تكاليف المعاملات لكافة الموجودات المالية غير المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

إلغاء الاعتراف
يتم إلغاء الاعتراف بالموجودات المالية (كلها أو جزئياً) عندما تنتهي الحقوق التعاقدية في استلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية، أو عندما تحول الشركة حقها في استلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية، وذلك في إحدى الحالات التالية:
(أ) إذا تم تحويل جميع المخاطر والعوائد الخاصة بملكية الموجودات المالية من قبل الشركة، أو
(ب) عندما لا يتم تحويل جميع المخاطر والعوائد للموجودات المالية أو الاحتفاظ بها، ولكن تم تحويل السيطرة على الموجودات المالية. عندما تحتفظ الشركة بالسيطرة، فيجب عليها الاستمرار في إدراج الموجودات المالية بحدود نسبة مشاركتها فيها.

فئات قياس الموجودات المالية
تم استبدال فئات قياس الموجودات المالية وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (39) (المتاحة للبيع، القروض والمدينين) بما يلي:
• أدوات الدين بالتكلفة المطفأة.
• أدوات الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، مع عدم إعادة تصنيف الأرباح أو الخسائر عند إلغاء الاعتراف إلى بيان الأرباح أو الخسائر.

1- أدوات الدين بالتكلفة المطفأة:
تقاس الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة إذا كانت تتوافق مع الشرطين التاليين:
• الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج الأعمال الذي يهدف إلى تملك الأصل للحصول على تدفقات نقدية تعاقدية، و
• الشروط التعاقدية للموجودات المالية تظهر تواريخ محددة للتدفقات النقدية والتي تتضمن بشكل أساسي مدفوعات المبلغ الأصلي والفوائد المستحقة على المبلغ المتبقي.

أدوات الدين التي تم قياسها بالتكلفة المطفأة تقاس لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة العائد الفعلي المعدلة بخسائر انخفاض القيمة، إن وجدت. يتم الاعتراف بالأرباح والخسائر في بيان الأرباح أو الخسائر عند إلغاء الاعتراف بالأصل أو تعديله أو انخفاض قيمته.

إن النقد والنقد المعادل، المدينين، المستحق من أطراف ذات صلة والموجودات الأخرى تصنف كأدوات دين بالتكلفة المطفأة.

- النقد والنقد المعادل:
يتمثل النقد والنقد المعادل في النقد في الصندوق ولدى البنوك والودائع تحت الطلب لدى البنوك والاستثمارات قصيرة الأجل عالية السيولة والتي تستحق خلال فترة 3 شهور أو أقل من تاريخ الإيداع والقابلة للتحويل إلى مبالغ محددة من النقد والتي تتعرض لمخاطر غير مادية من حيث التغيرات في القيمة.
- المدينون التجاريون:
يمثل المدينون المبالغ المستحقة من العملاء عن بيع بضائع، تأجير وحدات أو خدمات منجزة ضمن النشاط الاعتيادي، ويتم الاعتراف مبدئياً بالمدينين بالقيمة العادلة وتقاس فيما بعد بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي ناقصاً مخصص الانخفاض في القيمة.

2- أدوات الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل:
عند التحقق المبذلي، يجوز للشركة أن تقرر تصنيف بعض من أدوات الملكية دون الرجوع في ذلك بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر عندما تتوافق مع تعريف حقوق الملكية بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم (32) "الأدوات المالية: العرض"، ولا يحتفظ بها لغرض المتاجرة. يتحدد ذلك التصنيف لكل أداة على حدة.

إن الأرباح والخسائر الناتجة من أدوات الملكية لا يعاد تصنيفها إلى بيان الأرباح أو الخسائر. يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح في بيان الأرباح أو الخسائر عند ثبوت الحق في تلك التوزيعات، (إلا عندما تمتنع الشركة من تلك المحصلات كاسترداد جزء من تكلفة الأداة، وفي هذه الحالة تسجل تلك الأرباح في الدخل الشامل الآخر. لا تخضع أدوات الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر لتقييم انخفاض القيمة. وعند استبعادها، يعاد تبويب الأرباح أو الخسائر من التغيرات المترتبة في القيمة العادلة إلى الأرباح المرحلة في بيان التغيرات في حقوق الملكية.

تصنف الشركة الاستثمارات في أدوات الملكية المسعرة وغير المسعرة ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر في بيان المركز المالي.

(ب) انخفاض قيمة الموجودات المالية
منوادي تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) إلى تغيرات جذرية في محاسبة الشركة لخسائر انخفاض القيمة
للموجودات المالية عن طريق تبديل طريقة الخسائر المحققة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (39) بطريقة الخسائر
الانتمائية المستقبلية المتوقعة.

يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) من الشركة تسجيل مخصص للخسائر الانتمائية المتوقعة لكافة أدوات الدين
غير المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

تستند الخسائر الانتمائية المتوقعة إلى الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة وفقاً للعقد وكافة التدفقات النقدية التي
تتوقع الشركة استلامها، ثم يخصم العجز بنسبة تقريبية إلى معدل الفائدة الفعلي الأصلي على ذلك الأصل.

(ج) المرحلة الانتقالية
تم تطبيق التغييرات في السياسات المحاسبية الناتجة عن تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) كما هو موضح
أدناه:

- لم يتم تعديل أرقام المقارنة. حيث قررت المجموعة إتباع نهج إثبات الفروق في القيم الدفترية للموجودات والمطلوبات
المالية الناتجة عن تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) في الأرباح المرحلة كما في 1 يناير 2018. وبناءً
على ذلك، فإن البيانات المدرجة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017 لا تعكس بشكل عام متطلبات المعيار الدولي
للتقارير المالية رقم (9) وبالتالي فإن البيانات المالية المدرجة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018 لا تمثل معلومات
مقارنة من حيث متطلبات هذا المعيار.
- تم إجراء التقييمات التالية على أساس الحقائق والظروف التي كانت موجودة في تاريخ التطبيق المبني.
- تصنيف بعض الاستثمارات في أدوات الملكية غير المحتفظ بها بغرض المناجزة إلى أدوات ملكية بالقيمة العادلة
من خلال الدخل الشامل الآخر.
- لم يتم تطبيق التغييرات في السياسات المحاسبية المتعلقة في خسائر الانتمائية المتوقعة. حيث لا تزال الشركة في
طور تقييم التأثير المحتمل على البيانات المالية لمتطلبات نموذج خسائر الائتمان المتوقعة وفق المعيار الدولي للتقارير
المالية رقم (9) في تاريخ التطبيق الأولي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018

في 1 يناير 2018، ونتيجة لتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9، قررت الشركة إعادة تبويب موجودات مالية متاحة
للبيع بمبلغ 8,449,546 دينار كويتي إلى موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (إيضاح 11).
إن القيمة الدفترية لهذه الموجودات وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (39) هي نفس القيمة الدفترية الجديدة وفقاً للمعيار
الدولي للتقارير المالية رقم (9).

السياسات المحاسبية المطبقة حتى تاريخ البيانات المالية في 31 ديسمبر 2017
قررت الشركة عدم تعديل أرقام المقارنة، وبناءً عليه تمثل أرقام المقارنة المعروضة السياسات المحاسبية المستخدمة من
قبل الشركة في السنوات السابقة.

التصنيف:

حتى تاريخ 31 ديسمبر 2017، قامت الشركة بتصنيف الموجودات المالية حسب الفئات التالية:
(أ) قروض وذمم مدينة - إن السياسة المحاسبية كما هي مذكورة أعلاه في بند أدوات الدين بالتكلفة المطفأة.
(ب) الموجودات المالية المتاحة للبيع - إن الموجودات المالية المتاحة للبيع ليست من مشتقات الموجودات المالية وهي
إما قد تم تصنيفها في هذه الفئة أو أنها غير متضمنة في أي من التصنيفات الأخرى.

إن هذه التصنيفات تعتمد على الغرض من شراء هذه الاستثمارات وتحدد من قبل الإدارة عند الاعتراف المبني لها.

القياس اللاحق:

لم يتغير القياس عند الاعتراف المبني بسبب تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9). لاحقاً للاعتراف المبني،
يتم إدراج القروض والمدنيين والاستثمارات المحتفظ بها حتى الاستحقاق بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.
يتم إدراج الموجودات المالية المتاحة للبيع والموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر لاحقاً بالقيمة
العادلة.

يتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر الناتجة من التغيرات في القيمة العادلة بالنسبة للأوراق المالية وغير المالية والمصنفة
كمشاهدة للبيع في بيان الدخل الشامل الآخر.

عند بيع الموجودات المالية المتاحة للبيع، فإن التغيرات التراكمية في القيمة العادلة المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل
الآخر يتم إعادة تصنيفها إلى بيان الأرباح أو الخسائر.

الانخفاض في القيمة:
تقوم الشركة في نهاية كل فترة مالية بتقييم ما إذا كان هناك دليل موضوعي على وجود انخفاض في قيمة أحد الموجودات المالية أو مجموعة من الموجودات المالية. في حالة أدوات الملكية والمصنفة كمسألة للبيع، فإن أي انخفاض جوهري أو مطول في القيمة العادلة للأداة المالية بحيث يصبح أقل من تكلفته الأصلية يؤخذ في الاعتبار كمؤشر عند تحديد ما إذا كان هناك انخفاض في القيمة.

يتم تقييم الانخفاض الجوهري مقابل التكلفة الأصلية للأداة المالية، ويتم تحديد الانخفاض المطول على أساس الفترة التي انخفضت فيها القيمة العادلة عن التكلفة الأصلية. في حالة وجود أي دليل على حدوث انخفاض في قيمة الموجودات المالية المتاحة للبيع فإن إجمالي الخسارة التراكمية - الفرق بين تكلفة الاقتناء والقيمة العادلة الحالية مخصصاً منها أي خسائر الانخفاض في القيمة لهذه الموجودات المالية والتي سبق الاعتراف بها في بيان الأرباح أو الخسائر - تحول من الدخل الشامل الآخر إلى بيان الأرباح أو الخسائر. إن خسائر الانخفاض في القيمة المعترف بها في بيان الأرباح أو الخسائر لأدوات الملكية والمصنفة كموجودات مالية متاحة للبيع لا يتم عكسها من خلال بيان الأرباح أو الخسائر.

(2) المطلوبات المالية
تظل طريقة المحاسبة عن المطلوبات المالية هي نفسها إلى حد كبير كما كانت وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (39)، باستثناء معالجة الأرباح أو الخسائر الناتجة عن مخاطر الائتمان للشركة والمتعلقة بالمطلوبات المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. تعرض تلك التغيرات في الدخل الشامل الآخر دون إعادة تصنيف لاحق لبيان الأرباح أو الخسائر.

(أ) الدائنين
يتمثل رصيد الدائنين في الدائنين التجاريين والدائنين الآخرين. يمثل بند الدائنين التجاريين الالتزام لعدد قيمة بضائع أو خدمات تم شراؤها ضمن النشاط الاعتيادي. يتم إدراج الدائنين التجاريين مبدئياً بالقيمة العادلة وتقاس لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي. يتم تصنيف الدائنين كمطلوبات متداولة إذا كان السداد يستحق خلال سنة أو أقل (أو ضمن الدورة التشغيلية الطبيعية للنشاط أيهما أطول)، وبخلاف ذلك، يتم تصنيفها كمطلوبات غير متداولة.

(ب) الاقتراض
يتم إدراج القروض مبدئياً بصافي القيمة العادلة بعد خصم التكاليف المتكبدية. ولاحقاً يتم إدراج القروض بالتكلفة المطفأة، ويتم احتساب الفروقات بين المبلغ المحصل (بالصافي بعد خصم تكلفة العملية) والقيمة المستردة في بيان الأرباح أو الخسائر خلال فترة الاقتراض باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي.

يتم احتساب تكلفة منح القروض ضمن تكاليف عمليات القروض إلى الحد الذي يحتمل على أساسه سحب كل أو بعض هذه التسهيلات في هذه الحالة، يتم تأجيل هذه المصاريف حتى يتم سحب القروض. عندما لا يوجد أي دليل على أن بعض أو كل القروض سيتم سحبها، فإن هذه المصاريف يتم رسمتها كمدفوعات مقدمة لخدمات السيولة ويتم إطفائها على فترة القروض المتعلقة بها.

(ج) المراجعات
تتمثل المراجعات في المبلغ المستحق على أساس الدفع المؤجل لبنود تم شراؤها للغير وفقاً لاتفاقيات عقود المراجعات. يدرج رصيد المراجعات بإجمالي المبلغ الدائن، بعد خصم تكاليف التمويل المتعلقة بالفترات المستقبلية. يتم إطفاء تكاليف التمويل المستقبلية عند استحقاقها على أساس نسبي زمني باستخدام طريقة الفائدة الفعلي.

(د) التورق
يتمثل التورق في المبلغ المستحق على أساس الدفع المؤجل لبنود تم شراؤها وفقاً لاتفاقيات عقود التورق، يدرج رصيد التورق بإجمالي المبلغ الدائن، بعد خصم تكاليف التمويل المتعلقة بالفترات المستقبلية. يتم إطفاء تكاليف التمويل المستقبلية عند استحقاقها على أساس نسبي زمني باستخدام طريقة الفائدة الفعلي.

(هـ) الوكالات الاستثمارية
تمثل الوكالات الاستثمارية مبالغ مستثمرة لدى بنوك ومؤسسات مالية إسلامية، وتحمل معدل عائد سنوي معين.

يتم إلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية عندما يتم إلغاء أو انتهاء الالتزام مقابل المطلوبات. عندما يتم استبدال المطلوبات المالية الحالية بأخرى من نفس المقرض بشروط مختلفة جوهرياً أو تعديل شروط المطلوبات المالية الحالية بشكل جوهري. يتم معاملة التبدل أو التغيير كإلغاء اعتراف لأصل الالتزام وإدراج التزام جديد، ويتم إدراج الفرق بين القيمة الدفترية ذات الصلة في بيان الأرباح أو الخسائر.

(3) مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية
يتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية ويتم إدراج صافي المبلغ في بيان المركز المالي فقط إذا كان هناك حق قانوني واجب النفاذ حالياً لمقاصة المبالغ المعترف بها وهناك نية للتسوية على أساس الصافي أو لتحقيق الموجودات وتسوية المطلوبات في وقت واحد.

د- مخزون: يقيم المخزون على أساس متوسط التكلفة أو صافي القيمة البيعية الممكن تحقيقها أيهما أقل، بعد تكوّن مخصص لأية بنود متداومة أو بطينة الحركة. تتضمن تكلفة المخزون المواد المباشرة وأجور العمالة المباشرة وكذلك المصاريف غير المباشرة المتكبدة لجعل المخزون في موقعه وحالته الحالية. تحدد التكلفة على أساس المتوسط المرجح.

إن صافي القيمة البيعية الممكن تحقيقها هو السعر المقدر للبيع من خلال النشاط الاعتيادي مخصوماً منه تكاليف الانجاز والمصاريف البيعية. يتم شطب بنود المخزون المتداومة وبطينة الحركة بناءً على الاستخدام المستقبلي المتوقع وصافي القيمة البيعية الممكن تحقيقها.

هـ - الموجودات غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع: يتم تصنيف الأصل غير المتداول (مجموعة الوحدات المعروضة للبيع) على أنه محتفظ بها لغرض البيع إذا كان سيتم استرداد قيمتها الدفترية من خلال معاملة بيع وليس من خلال استمرار استخدامها. ولاستيفاء هذا الشرط يجب أن تكون عملية البيع مرجحة بشكل كبير، كما يجب أن يكون الأصل (أو مجموعة الموجودات المعروضة للبيع) متاحة للبيع الفوري على وضعها الحالي. ويجب أيضاً أن تكون الإدارة ملتزمة بخطة لبيع الأصل، حيث ينبغي أن تكون الفترة المتوقعة لإتمام عملية البيع خلال سنة من تاريخ التصنيف.

يتم قياس الموجودات غير المتداولة (أو مجموعة الموجودات المتاحة للبيع) والمحتفظ بها لغرض البيع بقيمتها الدفترية السابقة أو قيمتها العادلة مطروحاً منها تكاليف إتمام البيع، أيهما أقل. لا يتم استهلاك أو إطفاء الموجودات غير الملموسة عند تصنيفها كمحتفظ بها لغرض البيع. تعرض الموجودات المصنفة كممتاحة للبيع بصورة منفصلة كبنود متداولة في بيان المركز المالي.

يتم توزيع الخسارة الناتجة عن الانخفاض في القيمة لمجموعة الموجودات المتاحة للبيع أولاً على الشهرة ومن ثم توزيع الرصيد المتبقي على الموجودات والمطلوبات بشكل نسبي، غير أنه لا يتم توزيع أي خسارة على المخزون والموجودات المالية والضرائب الموجبة المسجلة كأصل وموجودات خطط مزايا الموظفين والعقارات الاستثمارية والموجودات البيولوجية، حيث تستمر معالجتهم طبقاً للسياسات المحاسبية للشركة.

يتم الاعتراف بخسارة الانخفاض في القيمة عند التصنيف المبدئي للأصل كمحتفظ به لغرض البيع إضافة إلى أي أرباح أو خسائر لاحقة ناتجة عن إعادة القياس في بيان الأرباح أو الخسائر. لا يتم الاعتراف بأي أرباح لاحقة تزيد عن الرصيد المتراكم لخسارة الانخفاض في القيمة.

عند انتفاء تصنيف الموجودات كمحتفظ بها لغرض البيع (أو انتفاء تصنيفها ضمن مجموعة الموجودات المتاحة للبيع)، يتم قياس تلك الموجودات بأي من القيمتين التاليتين، أيهما أقل:

(أ) القيمة الدفترية قبل تصنيف الأصل (أو مجموعة الموجودات المعروضة للبيع) على أنه محتفظ بها لغرض البيع، بعد تسوية أي استهلاك أو إطفاء أو إعادة تقييم كان سيتم الاعتراف به لو لم يتم تصنيف الأصل (أو مجموعة الموجودات المعروضة للبيع) على أنه محتفظ بها لغرض البيع.

(ب) المبلغ القابل للاسترداد كما في تاريخ القرار اللاحق بعدم البيع.

و- الشركات الزميلة: إن الشركات الزميلة هي تلك الشركات التي يكون للشركة تأثير جوهري عليها، والتي تتمثل في قدرتها على المشاركة في القرارات المالية والتشغيلية للشركة الزميلة ولكن ليست سيطرة أو سيطرة مشتركة على تلك القرارات. وفقاً لطريقة حقوق الملكية، فإن الاستثمارات في الشركات الزميلة تدرج في بيان المركز المالي بالتكلفة المحللة بأثر أية تغيرات لاحقة لتاريخ الاقتناء لحصة الشركة في صافي موجودات الشركة الزميلة من تاريخ بداية التأثير الجوهري فعلياً حتى الزوال الفعلي لهذا التأثير الجوهري، فيما عدا الاستثمارات المصنفة كاستثمارات محتفظ بها لغرض البيع، حيث يتم المحاسبة عنها وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (5) "الموجودات غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع والعمليات غير المستمرة".

تقوم الشركة بإدراج حصتها في نتائج أعمال الشركة الزميلة في بيان الأرباح أو الخسائر، كما تقوم بإدراج حصتها في التغيرات في الدخل الشامل الآخر للشركة الزميلة ضمن الدخل الشامل الآخر لها.

تتوقف الشركة عن تسجيل الخسائر إذا تجاوزت خسائر الشركة الزميلة حصة الشركة بها (متضمنة أية حصص طويلة الأجل والتي تمثل جزءاً من صافي استثمار الشركة في الشركة الزميلة) فيما عدا إذا كان على الشركة التزام تجاه الشركة الزميلة أو قامت بأية مدفوعات نيابة عنها.

يتم استبعاد الأرباح أو الخسائر الناتجة عن المعاملات مع الشركات الزميلة مقابل الاستثمار في الشركة الزميلة في حدود حصة الشركة من الشركة الزميلة.

إن أي زيادة في تكلفة الاقتناء عن حصة الشركة من صافي القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المحددة والالتزامات المحتملة المعترف بها للشركة الزميلة كما في تاريخ عملية الاقتناء يتم الاعتراف بها كشهرة. وتظهر الشهرة كجزء من القيمة الدفترية للاستثمار في الشركات الزميلة حيث يتم تقييمها كجزء من الاستثمار لتحديد أي انخفاض في قيمتها. إذا كانت تكلفة الاقتناء أقل من حصة الشركة من صافي القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المحددة والالتزامات المحتملة، يتم إدراج الفرق مباشرة ضمن بيان الأرباح أو الخسائر.

تحدد الشركة بتاريخ كل فترة مالية ما إذا كان هناك أي دليل موضوعي على أن الاستثمار في الشركة الزميلة قد انخفضت قيمته وتحديد إذا ما كان ضرورياً الاعتراف بأي انخفاض في قيمة الاستثمار. فإذا ما وجد ذلك الدليل، فيتم اختبار الانخفاض في القيمة لكامل القيمة الدفترية للاستثمار (متضمنة الشهرة) وتقوم الشركة باحتساب مبلغ الانخفاض في القيمة بالفرق بين القيمة الممكن استردادها للشركة الزميلة وقيمتها الدفترية ويتم إدراج هذا المبلغ في بيان الأرباح أو الخسائر. يتم إدراج أي عكس للانخفاض في القيمة إلى الحد الذي تزيد فيه لاحقاً القيمة القابلة للاسترداد من الاستثمار.

عند فقدان التأثير الجوهري على الشركة الزميلة، تقوم الشركة بقياس وقيد أية استثمارات محتفظ بها بالقيمة العادلة. إن أي فرق بين القيمة الدفترية للشركة الزميلة عند فقدان التأثير الجوهري والقيمة العادلة للاستثمار المحتفظ به بالإضافة إلى المحصل من البيع يتم الاعتراف به في بيان الأرباح أو الخسائر.

ز- ممتلكات وعقارات ومعدات:
تتضمن التكلفة المبدئية للممتلكات والعقارات والمعدات سعر الشراء وأي تكاليف مباشرة مرتبطة بإيصال تلك الموجودات إلى موقع التشغيل وجعلها جاهزة للتشغيل. يتم عادة إدراج المصاريف المتكبدة بعد تشغيل الممتلكات والعقارات والمعدات، مثل الإصلاحات والصيانة والفحص في بيان الأرباح أو الخسائر في الفترة التي يتم تكبد هذه المصاريف فيها. في الحالات التي يظهر فيها بوضوح أن المصاريف قد أدت إلى زيادة في المنافع الاقتصادية المستقبلية المتوقعة الحصول عليها من استخدام إحدى الممتلكات والعقارات والمعدات إلى حد أعلى من معيار الأداء المحدد أساساً، فإنه يتم رسملة هذه المصاريف كتكلفة إضافية على الممتلكات والعقارات والمعدات.

تظهر الممتلكات والعقارات والمعدات بالتكلفة ناقصا الاستهلاك المتراكم وخسائر الانخفاض في القيمة. عند بيع أو إنهاء خدمة الموجودات، يتم استبعاد تكلفتها واستهلاكها المتراكم من الحسابات ودرج أي ربح أو خسارة ناتجة عن استبعادها في بيان الأرباح أو الخسائر.

يتم احتساب الاستهلاك بطريقة القسط الثابت على مدى الأعمال الإنتاجية المتوقعة لبند الممتلكات والعقارات والمعدات كما يلي:

الموجودات	سنوات
الإثاث والديكورات	3 - 4
السيارات	5
آلات ومعدات	4
مصنع الرخام	5

يتم مراجعة العمر الإنتاجي وطريقة الاستهلاك دورياً للتأكد من أن طريقة وفترة الاستهلاك تتفقان مع نمط المنافع الاقتصادية المتوقعة من بنود الممتلكات والعقارات والمعدات.

يتم إلغاء الاعتراف ببنود الممتلكات والعقارات والمعدات عند استبعادها أو عند انتهاء وجود منفعة اقتصادية متوقعة من الاستعمال المستمر لتلك الموجودات.

ح- العقارات الاستثمارية:
تتضمن العقارات الاستثمارية العقارات القائمة والعقارات قيد الإنشاء أو إعادة التطوير والمحتفظ بها لغرض اكتساب الإيجارات أو ارتفاع القيمة السوقية أو كلاهما. تدرج العقارات الاستثمارية مبنياً بالتكلفة والتي تشمل سعر الشراء وتكاليف العمليات المرتبطة بها. لاحقاً للتسجيل المبني، يتم إدراج العقارات الاستثمارية بالقيمة العادلة في تاريخ نهاية الفترة المالية. يتم تسجيل الأرباح أو الخسائر الناتجة من التغيرات في القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية في بيان الأرباح أو الخسائر في الفترة التي حدث بها التغير. يتم إلغاء الاعتراف بالعقارات الاستثمارية عند استبعادها أو سحبها نهائياً من الاستخدام ولا يوجد أية منافع اقتصادية مستقبلية متوقعة من الاستبعاد. ويتم احتساب الأرباح أو الخسائر الناتجة عن استبعاد أو إنهاء خدمة العقار الاستثماري في بيان الأرباح أو الخسائر.

يتم التحويل إلى العقار الاستثماري فقط عند حدوث تغير في استخدام العقار يدل على نهاية شغل المالك له، أو بداية تأجيره تشغيلياً لطرف آخر، أو إتمام البناء أو التطوير. ويتم التحويل من عقار استثماري فقط عند حدوث تغير في الاستخدام يدل على بداية شغل المالك له، أو بداية تطويره بغرض بيعه.

في حال تحول عقار مستخدم من قبل المالك إلى عقار استثماري، تقوم الشركة بالمحاسبة عن ذلك العقار طبقاً للسياسة المحاسبية المتبعة للممتلكات والعقارات والمعدات حتى تاريخ تحول وتغيير الاستخدام.

ط- انخفاض قيمة الموجودات:
في نهاية الفترة المالية، تقوم الشركة بمراجعة القيم الدفترية للموجودات لتحديد فيما إذا كان هناك دليل على انخفاض في قيمة تلك الموجودات. إذا كان يوجد دليل على الانخفاض، يتم تقدير القيمة القابلة للاسترداد للموجودات لاحساب خسائر الانخفاض في القيمة، (إن وجدت). إذا لم يكن من الممكن تقدير القيمة القابلة للاسترداد لأصل منفرد، يجب على الشركة تقدير القيمة القابلة للاسترداد لوحدة توليد النقد التي ينتمي إليها الأصل.

إن القيمة القابلة للاسترداد هي القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع أو القيمة المستخدمة، أيهما أعلى. يتم تقدير القيمة المستخدمة للأصل من خلال خصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة مقابل القيمة الحالية لها بتطبيق سعر الخصم المناسب. يجب أن يعكس سعر الخصم تقديرات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقد والمخاطر المتعلقة بالأصل.

إذا كانت القيمة القابلة للاسترداد المقدرة للأصل (أو وحدة توليد النقد) أقل من القيمة الدفترية للأصل، فإنه يجب تخفيض القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) إلى القيمة القابلة للاسترداد. يجب الاعتراف بخسارة الانخفاض في القيمة مباشرة في بيان الأرباح أو الخسائر، إلا إذا كانت القيمة الدفترية للأصل معاد تقييمها وفي هذه الحالة يجب معالجة خسارة انخفاض قيمة الأصل كأنخفاض إعادة تقييم.

عند عكس خسارة الانخفاض في القيمة لاحقا، تزداد القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) إلى القيمة التقديرية المعدلة القابلة للاسترداد. يجب أن لا يزيد المبلغ الدفترى بسبب عكس خسارة انخفاض القيمة عن المبلغ الدفترى الذي كان سيحدد لو أنه لم يتم الاعتراف بأية خسارة من انخفاض قيمة الأصل (أو وحدة توليد النقد) خلال السنوات السابقة. يجب الاعتراف بعكس خسارة الانخفاض في القيمة مباشرة في بيان الأرباح أو الخسائر (إلا إذا كانت القيمة الدفترية للأصل معاد تقييمها وفي هذه الحالة يجب معالجة عكس خسائر الانخفاض في القيمة كزيادة في إعادة التقييم.

ي- مخصص مكافأة نهاية الخدمة:
يتم احتساب مخصص لمكافأة نهاية الخدمة للموظفين طبقا لقانون العمل الكويتي في القطاع الأهلي وعقود الموظفين. إن هذا الالتزام غير الممول يمثل المبلغ المستحق لكل موظف، فيما لو تم إنهاء خدماته في نهاية الفترة المالية، والذي يقارب القيمة الحالية لهذا الالتزام النهائي.

ك- توزيعات الأرباح للمساهمين:
تقوم الشركة بالاعتراف بتوزيعات الأرباح النقدية وغير النقدية لمساهمي الشركة كمطلوبات عند إقرار تلك التوزيعات نهائياً، وعندما لا يعود قرار تلك التوزيعات خاضعاً لإرادة الشركة. يتم إقرار تلك التوزيعات عند الموافقة عليها من قبل الجمعية العمومية السنوية لمساهمي الشركة، حيث يتم الاعتراف بقيمة تلك التوزيعات بحقوق الملكية.

يتم قياس التوزيعات غير النقدية بالقيمة العادلة للموجودات التي سيتم توزيعها مع إدراج نتيجة إعادة القياس بالقيمة العادلة مباشرة ضمن حقوق الملكية. عند القيام بتلك التوزيعات غير النقدية، فإن الفرق بين القيمة الدفترية لذلك الالتزام والقيمة الدفترية للموجودات الموزعة يتم إدراجها في بيان الأرباح أو الخسائر.

يتم الإفصاح عن توزيعات الأرباح التي تم إقرارها بعد تاريخ البيانات المالية كحداث لاحقة لتاريخ بيان المركز المالي.

ل- رأس المال:
تصنف الأسهم العادية كحقوق ملكية. إن التكاليف الإضافية المرتبطة مباشرة بإصدار أسهم جديدة يتم عرضها ضمن حقوق الملكية مخصصة من المبالغ المحصلة.

م- تحقق الإيراد:
يعرف المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15) الإيراد على أنه "الدخل الناتج من أنشطة المنشأة الاعتيادية" ويتم إنشاء نموذج من خمس خطوات للمحاسبة عن الإيرادات الناشئة من العقود مع العملاء، ويتطلب الاعتراف بالإيراد تسجيل المبلغ الذي يعكس المقابل الذي تتوقع الشركة استحقاقه مقابل بيع بضاعة أو تادية خدمات للعملاء.

فيما يلي خطوات النموذج الخمس:
الخطوة الأولى: تحديد العقد مع العميل - يُعرف العقد بأنه اتفاق بين طرفين أو أكثر ينشئ حقوقاً والتزامات واجبة النفاذ ويحدد المعايير الخاصة بكل عقد يجب الوفاء به.

الخطوة الثانية: تحديد التزامات الأداء في العقد - التزام الأداء هو وعد في العقد مع العميل لببيع البضائع أو تادية الخدمات إلى العميل.

الخطوة الثالثة: تحديد سعر المعاملة - سعر المعاملة هو المقابل الذي تتوقع الشركة استحقاقه لببيع البضائع أو تادية الخدمات إلى العميل المتفق عليها، باستثناء المبالغ المحصلة نيابة عن أطراف خارج التعاقد.

الخطوة الرابعة: توزيع سعر المعاملة على التزامات الأداء في العقد - بالنسبة للعقد الذي يحتوي على أكثر من التزام أداء، ستقوم الشركة بتخصيص سعر المعاملة لكل التزام أداء في حدود المبلغ الذي يمثل مبلغ المقابل الذي تتوقع الشركة استحقاقه نظير تلبية ذلك الالتزام بالأداء.

الخطوة الخامسة: الاعتراف بالإيراد عندما (أو كما) تنفي الشركة بالتزام الأداء.

يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15) من الشركات مراعاة الآراء، مع الأخذ في الاعتبار كافة الحقائق والظروف ذات الصلة عند تطبيق كل خطوة من خطوات النموذج على العقود مع عملائها. كما يحدد المعيار طريقة المحاسبة عن التكاليف الإضافية للحصول على العقد والتكاليف المرتبطة مباشرة بتنفيذ العقد. كما يتطلب المعيار إفصاحات شاملة.

قبل تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15)، كانت الشركة تعترف بالإيراد بالقيمة العادلة للمقابل المستلم أو المستحق عند بيع البضاعة أو تادية الخدمات ضمن النشاط الاعتيادي للشركة بالصافي بعد خصم المرتجعات، الخصومات والتنازلات. كما تقوم الشركة بالاعتراف بالإيرادات عندما يكون من الممكن قياسها بصورة موثوقة بها، وأنه من المرجح أن المنافع المستقبلية الاقتصادية سوف تتدفق للشركة. إن مبالغ الإيرادات لا تعتبر موثوقة بها إلى أن يتم حل جميع الالتزامات المرتبطة بعملية البيع.

- وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15)، يتم الاعتراف بالإيرادات إما في وقت محدد أو على مدى فترة من الوقت، عندما (أو كلما) تقوم الشركة بتلبية التزامات الأداء عن طريق بيع البضاعة أو تادية الخدمات المتفق عليها لعملائها. وتقوم الشركة بنقل السيطرة على البضاعة أو الخدمات على مدى فترة من الوقت (وليس في وقت محدد) وذلك عند استيفاء أي من المعايير التالية:
- أن يتلقى العميل المنافع التي تقدمها أداء الشركة ويستهلكها في الوقت نفسه حالما قامت الشركة بالأداء، أو
 - أداء الشركة بنفسه أو بحسن الأصل (على سبيل المثال، الأعمال قيد التنفيذ) الذي يسيطر عليه العميل عند تشييد الأصل أو تحسينه، أو
 - أداء الشركة لا ينشئ أي أصل له استخدام بديل للشركة، وللشركة حق واجب النفاذ في الدفعات مقابل الأداء المكتمل حتى تاريخه.

تقل السيطرة في وقت محدد إذا لم تتحقق أي من المعايير اللازمة لنقل البضاعة أو الخدمة على مدى فترة من الوقت. تأخذ الشركة العوامل التالية في الاعتبار سواء تم تحويل السيطرة أم لم يتم:

- أن يكون للشركة حق حالي في الدفعات مقابل الأصل.
- أن يكون للعميل حق قانوني في الأصل.
- أن تقوم الشركة بتحويل الحيازة المادية للأصل.
- أن يمتلك العميل المخاطر والمنافع المهمة لملكية الأصل.
- أن يقبل العميل الأصل.

تعترف الشركة بمطلوبات العقود للمقابل المستلم والمتعلقة بالتزامات الأداء التي لم يتم تليتها، وتدرج هذه المبالغ مثل المطلوبات الأخرى في بيان المركز المالي. وبالمثل، إذا قامت الشركة بتلبية التزامات الأداء قبل استلام المقابل، فإنها تعترف إما بموجودات العقد أو مدينين في بيان المركز المالي وفقاً لما إذا كانت هناك معايير غير مرور الوقت قبل استحقاق المقابل.

يتم رسلة التكاليف الإضافية للحصول على العقد مع العميل عند تكبدها حيث تتوقع الشركة استرداد هذه التكاليف، ولا يتم تكبد تلك التكاليف إذا لم يتم الحصول على العقد. يتم تسجيل عموالات المبيعات المتكبد من قبل الشركة كمصروف إذا كانت فترة إطفاء تلك التكاليف أقل من سنة.

إن مصادر إيرادات الشركة من الأنشطة التالية:

مبيعات البضاعة

تمثل المبيعات مجموع قيمة الفواتير الصادرة للبضاعة المباعة خلال السنة. يتم تحقق إيراد بيع البضائع عند تحويل السيطرة على البضاعة للعميل. بالنسبة للمبيعات المستقلة التي ليست معدلة من قبل الشركة أو لا تخضع لخدمات متكاملة كبيرة، يتم تحويل السيطرة في الوقت الذي يتسلم فيه العميل البضاعة دون نزاع. ويتم التسليم عندما يتم شحن البضاعة إلى موقع محدد، والتي تم شراؤها سابقاً من قبل العميل، كما يتم تحويل مخاطر التقادم والخسارة إلى العميل، وإما أن يقبلها العميل وفقاً لعقد البيع أو يتم تجاوز شروط القبول أو أن يكون لدى الشركة دليل موضوعي على تلبية كافية شروط القبول.

عند تعديل تلك البنود أو بيعها مع خدمات متكاملة جهرية، فإن البضاعة والخدمات تمثل التزام أداء وحيد ومجمع وعليه يجب تحويل السيطرة عليه على مدى فترة من الوقت. وذلك بسبب أن المنتج المجمع فريد من نوعه للعميل (لا يوجد استخدام بديل) ولدى الشركة حق واجب النفاذ للحصول على الدفعات مقابل الأعمال التي تمت حتى تاريخه. يتم الاعتراف بالتزامات الأداء على مدى فترة من الوقت مع أداء أعمال التعديل أو التكمال.

تقديم الخدمات

يتم تحقق إيرادات عقود الخدمات عند تقديم الخدمة للعملاء.

إيرادات المأد

تحتسب إيرادات العوائد على أساس نسبي زمني وذلك باستخدام أسلوب العائد الفعلي.

توزيعات الأرباح

يتم تحقق إيرادات توزيعات الأرباح عندما يثبت حق الشركة في استلام تلك الدفعات.

الإيجارات

يتم تحقق إيرادات الإيجارات، عند اكتسابها، على أساس نسبي زمني.

الإيرادات الأخرى

يتم تحقق الإيرادات الأخرى على أساس مبدأ الاستحقاق.

ن- المخصصات:

يتم الاعتراف بالمخصص فقط عندما يكون على الشركة الالتزام قانوني حالي أو محتمل، نتيجة لحدث سابق يكون من المرجح معه أن يتطلب ذلك تدفقاً صاعداً للموارد الاقتصادية لتسوية الالتزام، مع إمكانية إجراء تقدير موثوق لمبلغ الالتزام. ويتم مراجعة المخصصات في نهاية كل فترة مالية وتعديلها لإظهار أفضل تقدير حالي. وعندما يكون تأثير القيمة الزمنية للنقود مادياً، فيجب أن يكون المبلغ المعترف به كمخصص هو القيمة الحالية للمصاريف المتوقعة لتسوية الالتزام. لا يتم إدراج المخصصات للخسائر التشغيلية المستقبلية.

س- تكاليف الاقتراض:
إن تكاليف الاقتراض المتعلقة مباشرة بتملك أو إنشاء أو إنتاج الموجودات المستوفاة لشروط رسملة تكاليف الاقتراض، وهي الموجودات التي تتطلب وقتاً زموياً طويلاً لتصبح جاهزة للاستخدام أو البيع، يتم إضافتها لتكلفة تلك الموجودات حتى تصبح جاهزة بشكل جوهري للاستخدام أو البيع. إن إيرادات الاستثمارات المحصلة من الاستثمار المؤقت لقروض محددة والمستمرة خلال فترة عدم استغلالها للصرف يتم خصمها من تكاليف التمويل القابلة للاسترداد. يتم إدراج كافة تكاليف الاقتراض الأخرى في بيان الأرباح أو الخسائر في الفترة التي يتم تكبدها فيها. إن تكاليف الاقتراض تشمل الفوائد والتكاليف الأخرى التي تم تكبدها من الشركة فيما يتعلق باقتراض الأموال.

ع- عقود الإيجار:
تصنف عقود الإيجار على أنها عقود إيجار تشغيلية إذا احتفظ المؤجر بجزء جوهري من المخاطر والعوائد المتعلقة بالملكية. تصنف جميع عقود الإيجار الأخرى كمعقود إيجار تمويلية.
إن تحديد ما إذا كان ترتيب معين هو ترتيب تأجيري أو ترتيب يتضمن إيجار يستند إلى مضمون هذا الترتيب، ويتطلب تقييم ما إذا كان تنفيذ هذا الترتيب يعتمد على استخدام أصل معين أو موجودات محددة، أو أن الترتيب ينقل أو يمنح الحق في استخدام الأصل.

عقد الإيجار التشغيلي
الشركة كمؤجر
يتم الاعتراف بإيرادات الإيجارات من عقد الإيجار التشغيلي على أساس القسط الثابت على مدى مدة عقد الإيجار. إن التكاليف المباشرة الأولية المتكبدة عند التفاوض وإجراء الترتيبات لعقد الإيجار التشغيلي يتم إضافتها على القيمة الدفترية للأصل المؤجر ويتم الاعتراف بها على أساس القسط الثابت على مدى فترة عقد الإيجار.

الشركة كمستأجر
إن دفعات الإيجار المستحقة تحت عقد إيجار تشغيلي يتم إدراجها في بيان الأرباح أو الخسائر على أساس القسط الثابت على مدى فترة عقد الإيجار. إن العوائد المستلمة والمستحقة كحافز للدخول في عقد الإيجار التشغيلي يتم توزيعها على أساس القسط الثابت على مدى مدة فترة الإيجار.

ف- حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي:
يتم احتساب حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي بواقع 1% من ربح الشركة قبل خصم حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وحصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة وبعد استبعاد المحول إلى الاحتياطي الإجمالي.

ص- حصة الزكاة:
يتم احتساب حصة الزكاة بواقع 1% من ربح الشركة قبل خصم حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وحصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة وذلك طبقاً للقانون رقم 46 لسنة 2006 والقرار الوزاري رقم 58 لسنة 2007 والقواعد التنفيذية المنفذة له.

ق- العملات الأجنبية:
تتبد المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية بالدينار الكويتي وفقاً لأسعار الصرف السائدة بتاريخ هذه المعاملات. ويتم إعادة تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية بتاريخ نهاية الفترة المالية إلى الدينار الكويتي وفقاً لأسعار الصرف السائدة بذلك التاريخ. أما البنود غير النقدية بالعملات الأجنبية المدرجة بالقيمة العادلة فيتم إعادة تحويلها وفقاً لأسعار الصرف السائدة في تاريخ تحديد قيمتها العادلة. إن البنود غير النقدية بالعملات الأجنبية المدرجة على أساس التكلفة التاريخية لا يعاد تحويلها.

تدرج فروق التحويل الناتجة من تسويات البنود النقدية ومن إعادة تحويل البنود النقدية في بيان الأرباح أو الخسائر للفترة. إن فروق التحويل الناتجة من البنود غير النقدية كأدوات الملكية المصنفة كموجودات مالية متاحة للبيع يتم إدراجها ضمن "التغيرات التراكمية في القيمة العادلة" في الدخل الشامل الآخر، بينما يتم إدراج فروق التحويل الناتجة من البنود النقدية كأدوات الدين المالية والمصنفة كموجودات مالية متاحة للبيع ضمن بيان الأرباح أو الخسائر.

ر- الأحداث المحتملة:
لا يتم إدراج المطلوبات المحتملة ضمن البيانات المالية إلا عندما يكون استخدام موارد اقتصادية لسداد التزام قانوني حالي أو متوقع نتيجة أحداث سابقة مرجحاً مع إمكانية تقدير المبلغ المتوقع سداً بصورة كبيرة. وبخلاف ذلك، يتم الإنصاف عن المطلوبات المحتملة ما لم يكن احتمال تحقيق خسائر اقتصادية مستبعداً.

لا يتم إدراج الموجودات المحتملة ضمن البيانات المالية بل يتم الإفصاح عنها عندما يكون تحقيق منافع اقتصادية نتيجة أحداث سابقة مرجحاً.

ش- الآراء والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة:
إن الشركة تقوم ببعض الآراء والتقديرات والافتراضات التي تتعلق بأسباب مستقبلية. إن إعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالية يتطلب من الإدارة إبداء الرأي والقيام بتقديرات وافتراضات تؤثر على المبالغ المدرجة للموجودات والمطلوبات والإفصاح عن الموجودات والمطلوبات المحتملة بتاريخ البيانات المالية والمبالغ المدرجة للإيرادات والمصاريف خلال السنة. قد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات.

الآراء
من خلال عملية تطبيق السياسات المحاسبية لشركة والمبينة في إيضاح رقم (2)، قامت الإدارة بإبداء الآراء التالية التي لها أثر جوهري على المبالغ المدرجة ضمن البيانات المالية.

1- تحقق الإيرادات:
يتم تحقق الإيرادات عندما يكون هناك منافع اقتصادية محتملة للشركة، ويمكن قياس الإيرادات بصورة موثوق بها. إن تحديد ما إذا كان تلبية معايير الاعتراف بالإيراد وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15) وسياسة تحقق الإيراد المبينة في إيضاح رقم (2 - م) يتطلب آراء هامة.

2- تصنيف الأراضي:
عند اقتناء الأراضي، تصنف الشركة الأراضي كمقاربات استثمارية عندما يكون غرض الشركة تأجير الأراضي أو الاحتفاظ بها بهدف زيادة قيمتها الرأسمالية، أو أن الهدف لم يتم تحديده بعد، فإن الأراضي يتم تصنيفها كمقاربات استثمارية.

3- مخصص ديون مشكوك في تحصيلها ومخصص مخزون:
إن تحديد قابلية الاسترداد للمبلغ المستحق من العملاء ورواج المخزون والعوامل المحددة لاحتساب الانخفاض في قيمة المدينين والمخزون تتضمن آراء هامة.

4- تصنيف الموجودات المالية:
عند اقتناء الأصل المالي، تقرر الشركة ما إذا كان سيتم تصنيفه "بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر" أو "بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر" أو "بالتكلفة المطفأة". يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) تقييم كافة الموجودات المالية، باستثناء أدوات الملكية والمشتقات، استناداً إلى نموذج أصل الشركة لإدارة الموجودات ذات خصائص التدفقات النقدية للأداة. تتبع الشركة إرشادات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) حول تصنيف موجوداتها المالية كما هو مبين في إيضاح رقم (2 - ج).

التقديرات والافتراضات
إن الافتراضات الرئيسية التي تتعلق بأسباب مستقبلية والمصادر الرئيسية الأخرى للتقديرات غير المؤكدة في نهاية فترة التقرير والتي لها مخاطر جوهريّة في حدوث تعديلات مادية للقيم الدفترية للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية اللاحقة هي على الشكل التالي:

1- القيمة العادلة للموجودات المالية غير المسعرة:
تقوم الشركة باحتساب القيمة العادلة للموجودات المالية التي لا تمارس نشاطها في سوق نشط (أو الأوراق المالية غير المدرجة) عن طريق استخدام أسس التقييم. تتضمن أسس التقييم استخدام عمليات تجارية بحتة حديثة، والرجوع لأدوات مالية أخرى مشابهة، والاعتماد على تحليل للتدفقات النقدية المخضومة، واستخدام نماذج تسعير الخيارات التي تعكس ظروف المصدر المحددة. إن هذا التقييم يتطلب من الشركة عمل تقديرات عن التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة ومعدلات الخصم والتي هي عرضة لأن تكون غير مؤكدة.

2- الأعمار الإنتاجية للموجودات القابلة للاستهلاك:
تراجع الشركة تقديراتها للأعمار الإنتاجية للموجودات القابلة للاستهلاك في تاريخ كل بيانات مالية استناداً إلى الاستخدام المتوقع للموجودات. يتعلق عدم التأكد من هذه التقديرات بصورة أساسية بالتقادم والتغيرات في العمليات.

3- مخصص ديون مشكوك في تحصيلها ومخصص مخزون:
إن عملية تحديد مخصص الديون المشكوك في تحصيلها ومخصص المخزون تتطلب تقديرات. إن مخصص الديون المشكوك في تحصيلها يستند إلى أسلوب الخصائر الائتمانية المقدرة مستقبلاً. يتم شطب الديون المعنومة عندما يتم تحديدها. إن التكلفة الدفترية للمخزون يتم تخفيضها وإدراجها بصافي القيمة البيعية الممكن تحقيقها عندما تتلف أو تصبح متقادمة بصورة كلية أو جزئية، أو عندما تنخفض أسعار البيع. إن معايير تحديد مبلغ المخصص أو المبلغ المراد شطبه يتضمن تحاليل تقادم وتقييمات فنية وأحداث لاحقة. إن قيد المخصصات وتخفيض الذمم المدينة والمخزون يخضع لموافقة الإدارة.

4- انخفاض قيمة الموجودات غير المالية:
إن الانخفاض في القيمة يحدث عندما تتجاوز القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) القيمة القابلة للاسترداد. والذي يمثل القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع أو القيمة المستخدمة، أيهما أعلى. إن حساب القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع يتم بناء على البيانات المتاحة من معاملات البيع في معاملات تجارية بحتة من أصول مماثلة أو أسعار السوق المتاحة ناقصاً التكاليف الإضافية اللازمة لاستبعاد الأصل. يتم تقدير القيمة المستخدمة بناء على نموذج خصم التدفقات النقدية. تنشأ تلك التدفقات النقدية من الموازنة المالية للخمس سنوات المقبلة، والتي لا تتضمن أنشطة إعادة الهيكلة التي لم تلتزم الشركة بها بعد، أو أي استثمارات جوهريّة والتي من شأنها تعزيز أداء الأصل (أو وحدة توليد النقد) في المستقبل. إن القيمة القابلة للاسترداد هي أكثر العوامل حساسية لمعدل الخصم المستخدم من خلال عملية خصم التدفقات النقدية وكذلك التدفقات النقدية المستقبلية ومعدل النمو المستخدم لأغراض الاستقراء.

2017	2018	3- نقد ونقد معادل
994,130	197,620	نقد في الصندوق ولدى البنوك
1,300,000	4,149,248	نقد محتجز لدى البنوك
2,294,130	4,346,868	مجموع نقد ونقد معادل
(1,300,000)	(4,149,248)	نقص: النقد المحتجز لدى البنوك
994,130	197,620	نقد ونقد معادل كما في بيان التدفقات النقدية

يمثل النقد المحتجز لدى البنوك نقد محتجز لدى أحد البنوك المحلية مقابل عقود بيع مرابحة (إيضاح 15).

4- ودائع لأجل
يتراوح معدل العائد الفعلي على الودائع لأجل من 1.875% إلى 2.6% سنوياً (2017 - من 1.875% إلى 2.3% سنوياً)، وتستحق هذه الودائع بمعدل 365 يوم (2017 - 365 يوم).
إن الودائع لأجل مرهونة لبنوك محلية مقابل تسهيلات ائتمانية ممنوحة للشركة وعقود بيع مرابحة (إيضاحات 14، 15).

5- وكالات استثمارية
يتراوح معدل العائد الفعلي عن الوكالات الاستثمارية من 1.875% إلى 5.5% سنوياً (2017 - من 1.5% إلى 5.5% سنوياً).
إن وكالات استثمارية بمبلغ 2,000,000 دينار كويتي مرهونة لدى أحد البنوك المحلية مقابل عقود بيع مرابحة (إيضاح 15).

2017	2018	6- مدينون وأرصدة مدينة أخرى
7,431,402	9,405,885	مدينون تجاريون (أ)
(280,909)	(280,909)	نقص: مخصص ديون مشكوك في تحصيلها (ب)
7,150,493	9,124,976	صافي المدينون التجاريون
3,059,361	3,135,724	مدينون آخرون (ج) (إيضاح 7)
884,606	197,672	شركات تحت التحصيل
213,611	265,461	إيرادات مستحقة
112,158	4,940	اعتمادات مستندية
22,385	45,005	ذمم موظفين مدينة
11,174	4,453	مصاريف مدفوعة مقدماً
4,000	42,000	تأمينات مستردة
1,750	1,750	عهد نقدية
11,459,538	12,821,981	

(أ) مدينون تجاريون:
إن أرصدة المدينين التجاريين لا تحمل فائدة، ويتم تسويتها عادة خلال 180 يوم. إن تحليل أعمار أرصدة المدينين التجاريين هي كما يلي:

المجموع	منخفضة القيمة	تأخر سدادها ولم تنخفض قيمتها 180 يوم - 365 يوم	لم يتأخر سدادها ولم تنخفض قيمتها أقل من 180 يوم	2018
9,405,885	280,909	1,852,524	7,272,452	
7,431,402	280,909	1,695,877	5,454,616	2017

كما في 31 ديسمبر 2018، بلغت أرصدة المدينين التجاريين التي تأخر سدادها ولم تنخفض قيمتها مبلغ 1,852,524 دينار كويتي (2017 - 1,695,877 دينار كويتي). إن هذه الأرصدة متعلقة بعدد من العملاء المستقلين الذين ليس لهم سابقة في عدم السداد.

(ب) مخصص ديون مشكوك في تحصيلها:
إن حركة مخصص ديون مشكوك في تحصيلها هي كما يلي:

2017	2018	الرصيد في بداية السنة
324,400	280,909	المستخدم خلال السنة
(43,491)	-	الرصيد في نهاية السنة
280,909	280,909	

(ج) يتضمن هذا الرصيد بعض المبالغ المقدمة كتمويل من قبل الشركة لأحد الأطراف ذات الصلة وهو لا يستحق أي فائدة (إيضاح 7).

7- الإفصاحات المتعلقة بالأطراف ذات الصلة
قامت الشركة بالدخول في معاملات متنوعة مع أطراف ذات صلة كالمساهمين، شركات تحت سيطرة مشتركة وبعض الأطراف ذات الصلة الأخرى. إن الأسعار وشروط الدفع المتعلقة بهذه المعاملات يتم الموافقة عليها من قبل إدارة الشركة. إن الأرصدة والمعاملات الهامة التي تمت مع أطراف ذات صلة هي كما يلي:

المجموع	أطراف ذات صلة أخرى	شركات تحت سيطرة مشتركة	مساهمون	
2017	2018			
1,441,212	3,741,868	-	3,741,868	الأرصدة المتضمنة في بيان المركز المالي
3,059,361	3,135,724	3,135,724	-	مديون تجاريون
4,500,573	6,877,592	-	-	مديون آخرون (إيضاح 6 - ج)
3,636,713	6,494,047	107,993	1,648,399	مديون وأرصدة مدينة أخرى
2,078,847	1,781,162	-	1,781,162	مستحق من أطراف ذات صلة
		-	-	مستحق إلى أطراف ذات صلة
60,000	60,000	60,000	-	المعاملات المتضمنة في بيان الأرباح أو الخسائر
		-	-	إيرادات أخرى - تأجير

لا تزال الشركة في طور تقييم التأثير المحتمل لمتطلبات نموذج خسائر الائتمان المتوقعة للأرصدة المستحقة من أطراف ذات صلة وفق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9).

2017	2018	
96,000	66,815	مزايا أفراد الإدارة العليا
		مزايا قصيرة الأجل

2017	2018	
1,381,157	1,164,706	مخزون
85,683	196,177	حديد
4,090	22,525	أخشاب
42,529	39,168	إسمنت
1,513,459	1,422,576	أخرى

9- موجودات مصنفة بغرض البيع
قامت إدارة الشركة بوضع خطة نشطة لاستبعاد الاستثمار في الشركة الزميلة، شركة مجموعة الإنماء الأهلية - ذ.م.م. (الكائنة بسلطنة عمان) والتي تمت الموافقة عليها من قبل مجلس الإدارة بتاريخ 1 أكتوبر 2017. نتيجة لذلك، تم تصنيف القيمة الدفترية للاستثمار بمبلغ 17,591,368 دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2017 إلى موجودات مصنفة بغرض البيع.

قامت الشركة خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017، باقتناء نسبة إضافية قدرها 12% (742,484 حصة) في شركة مجموعة الإنماء الأهلية - ذ.م.م. لتصبح نسبة ملكية الشركة في شركة مجموعة الإنماء الأهلية - ذ.م.م. نسبة 43% بإجمالي عدد 2,660,567 حصة، مقابل حصول طرف ذي صلة على مبلغ 5,902,747 دينار كويتي تم تسجيله على الحساب الجاري لذلك الطرف على أن يتم تسديده نقدياً أو عينياً بناء على اتفاقية مبرمة بين الطرفين بتاريخ 7 فبراير 2017.

إن عدد 1,454,031 حصة من حصص شركة مجموعة الإنماء الأهلية - ذ.م.م. والتي تمثل نسبة 23.5% من رأس مال شركة مجموعة الإنماء الأهلية - ذ.م.م. (2017 - 1,454,031 حصة بنسبة 23.5%) ما زالت مسجلة باسم أطراف ذات صلة حتى تاريخ بيان المركز المالي المرفق، وجاري اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لتحويلها إلى اسم الشركة.

بناءً على تقييم من قبل مقيم مستقل، فإن القيمة الحالية لحصة الشركة في الاستثمار في شركة "مجموعة الإنماء الأهلية - ذ.م.م." كما في 31 ديسمبر 2018 باستخدام طريقة التدفقات النقدية المخصومة هي مبلغ 21,727,015 ريال عماني أي ما يعادل 17,074,100 دينار كويتي.

2017	2018	10- موجودات مالية متاحة للبيع
485,978	-	محفظة استثمارية مسعرة
7,963,568	-	أسهم ملكية غير مسعرة
8,449,546	-	

كما في 31 ديسمبر 2017، لم يكن من الممكن قياس القيمة العادلة لموجودات مالية غير مسعرة بقيمة 7,963,568 دينار كويتي، نظرا لعدم توافر طريقة موثوقة بها لتقدير القيمة العادلة لهذه الموجودات المالية، وبالتالي تم إدراجها بالتكلفة.

2017	2018	إن الحركة خلال السنة كانت كما يلي:
8,431,169	8,449,546	الرصيد في بداية السنة
-	(8,449,546)	المحول إلى موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (إيضاح 11)
18,377	-	التغيرات في القيمة العادلة
8,449,546	-	الرصيد في نهاية السنة

في 1 يناير 2018، ونتيجة لتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9، قررت الشركة إعادة تبويب موجودات مالية متاحة للبيع بمبلغ 8,449,546 دينار كويتي إلى موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (إيضاح 11).

2017	2018	11- موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
-	505,833	محفظة استثمارية مسعرة
-	7,963,568	أسهم ملكية غير مسعرة *
-	8,469,401	

2017	2018	إن الحركة خلال السنة كانت كما يلي:
-	8,449,546	المحول من موجودات مالية متاحة للبيع (إيضاح 10)
-	19,855	التغيرات في القيمة العادلة
-	8,469,401	الرصيد في نهاية السنة

* لاحقا لتاريخ بيان المركز المالي، تم تحويل جميع أسهم شركة الإنماء الأهلية للتنمية والاستثمار العقاري (شركة مساهمة مصرية) بعدد 100,382,425 سهم والبالغ قيمتها 7,963,568 دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2018، من أطراف ذات صلة إلى اسم الشركة، ويوجد شهادة نقل ملكية صادرة من البورصة المصرية تفيد بذلك.

شركة لإحصاء الأهلية للتعبئة والبناء - ش.م.ك. (مقتلة)
إيضاحات حول البيانات المالية
كما في 31 ديسمبر 2018
(جميع الأرقام بالدينار الكويتي)

المجموع	صافي الرخام	آلات ومعدات	المبيلات	الأثاث والدكرات	12-ممتلكات وعقارات ومعدات
1,492,940	613,436	98,933	639,087	141,484	التعاقب:
45,428	-	-	24,783	20,645	في 1 يناير 2017
(10,212)	(1,000)	-	(9,212)	-	إيضاحات
1,528,156	612,436	98,933	654,658	162,129	استيعادات
32,019	-	-	23,050	8,969	في 31 ديسمبر 2017
1,560,175	612,436	98,933	677,708	171,098	إيضاحات
					في 31 ديسمبر 2018
1,414,791	612,436	98,848	570,573	132,934	الاستهلاك المتراكمة:
38,796	-	-	31,859	6,937	في 1 يناير 2017
(9,208)	-	-	(9,208)	-	المحمل خلال السنة
1,444,379	612,436	98,848	593,224	139,871	المتعلق بالاستيعادات
21,928	-	-	16,897	5,031	في 31 ديسمبر 2017
1,466,307	612,436	98,848	610,121	144,902	المحمل خلال السنة
					في 31 ديسمبر 2018
93,868	-	85	67,587	26,196	صافي القيمة الدفترية:
83,777	-	85	61,434	22,258	في 31 ديسمبر 2018
					في 31 ديسمبر 2017

- إن الأرض المقام عليها مصنع الرخام مزججة من الغير بموجب عقد إيجار.
- يتضمن بند المبيلات، سيارات تكلفتها مبلغ 125,000 ديناراً كويتي (2017 - 153,460 دينار كويتي) مبرونة لأحدى المرسكات المالية المحلية مقابل عقود توريد - لإنتاج (16).

13- عقار استثماري تم التوصل إلى القيمة العادلة للعقار الاستثماري من قبل مقيمين مستقلين ومعتمدين من ذوي الخبرة والكفاءة المهنية باستخدام أسس وأساليب التقييم المتعارف عليها.

لأغراض تقدير القيمة العادلة للعقار الاستثماري، قام المقيمون باستخدام طريقة رسملة الدخل كأساس للتقييم، مع الأخذ في الاعتبار طبيعة واستخدام العقار الاستثماري ضمن فئة العقار التجاري (فندق). إن العقار الاستثماري مدرج ضمن المستوى الثاني لقياس القيمة العادلة، وهو مرهون لصالح إحدى المؤسسات المالية مقابل عقود بيع مرابحة للشركة (إيضاح 15).

إن العقار الاستثماري مسجل باسم طرف ذي صلة ويوجد تنازل لصالح الشركة.

14- بنك دائن

2017	2018	العملة	تاريخ الاستحقاق
8,285,000	7,174,073	دينار كويتي	تحت الطلب

تسهيلات سحب على المكشوف من بنك محلي تحمل فائدة بواقع 1.75% سنوياً (2017 - 1.75% سنوياً) فوق سعر الخصم المعلن من بنك الكويت المركزي

إن الشركة في طور تجديد عقود التسهيلات البنكية مع البنك المحلي.

إن الضمانات المقدمة للبنك الدائن هي كما يلي:

- رهن وديعة لأجل (إيضاح 4).
- الكفالة الشخصية والتضامنية لبعض المساهمين.

15- دائنو عقود بيع مرابحة

يمثل هذا البند قيمة أقساط عقود بيع مرابحة والتزامات مقابل عقود تمويلية تستحق على دفعات حسب تواريخ استحقاقها، ويستحق الجزء الأكبر منها بتاريخ 30 مارس 2019، وآخرها بتاريخ 31 ديسمبر 2019، وجاري العمل على تجديد عقود التسهيلات البنكية مع البنوك المانحة.

2017	2018
9,682,798	13,265,509
(170,715)	(134,108)
9,512,083	13,131,401

إجمالي عقود بيع مرابحة بطرح: تكاليف تمويل مستقبلية غير مطفاة

تم تصنيف تلك المrabحات في بيان المركز المالي كما يلي:

2017	2018
8,014,142	13,131,401
1,497,941	-
9,512,083	13,131,401

الجزء المتداول
الجزء غير المتداول

إن دائنو عقود بيع مرابحة مقدمة للشركة مقابل الضمانات التالية:

- نقد محتجز لدى البنك (إيضاح 3).
- رهن ودائع لأجل (إيضاح 4).
- رهن وكالات استثمارية (إيضاح 5).
- الكفالة العينية، الشخصية والتضامنية لبعض المساهمين.
- تجبير بوليصة تأمين على جميع البضائع الموجودة في الشركة والمخازن.
- رهن عقار استثماري (إيضاح 13).

16- دائنو عقود تورق

قامت الشركة بالدخول في اتفاقيات تورق مع مؤسسة مالية محلية لتمويل شراء واقتناء بضاعة مقابل دفعات حسب تواريخ استحقاقها ويستحق آخرها بتاريخ 18 أكتوبر 2019، مع الموافقة على فترة سداد ممنوحة للشركة من المؤسسة المالية المحلية تكون بحد أقصى 30 شهراً (شاملة 90 يوم فترة سماح) تبدأ من تاريخ المنح وحتى تمام سداد كامل المديونية.

2017	2018
1,550,514	1,985,326
(262,944)	(226,842)
1,287,570	1,758,484

الالتزامات أقساط عقود تورق
يطرح: تكاليف تمويل مستقبلية غير مغطاة
القيمة الحالية للالتزامات عقود التورق

2017	2018
513,456	1,394,215
774,114	364,269
1,287,570	1,758,484

والتي تتمثل في:

الجزء المتداول
الجزء غير المتداول

إن دائل عقود التورق مقدمة للشركة مقابل الضمانات التالية:

- رهن سيارات (إيضاح 12).
- الكفالة الشخصية والتضامنية لبعض المساهمين.
- تقديم كفالات بنكية أو شيكات مصدقة بنسبة 5% عند كل طلب سحب من حدود التسهيلات الائتمانية حتى يتم تغطية 30% من إجمالي الرصيد القائم على التسهيلات الائتمانية الممنوحة.
- إن مجمل الحدود الائتمانية الممنوحة للشركة وفقا لإشعار من مؤسسة مالية محلية بتاريخ 21 أكتوبر 2018 هي بمبلغ 1,990,000 دينار كويتي متمثلة بعقود عامة "تورق" سارية المفعول لغاية تاريخ 21 أكتوبر 2019.

17- دائتور وأرصدة دائنة أخرى

2017	2018
10,023,143	12,035,828
52,294	54,970
140,475	451,000
613,217	710,739
51,961	40,119
10,962	21,971
67,624	62,120
10,959,676	13,376,747

دائتور تجاريون (أ)
دفعات مقدمة من العملاء
شيكات موزلة الدفع
إجازات موظفين مستحقة
المستحق إلى مؤسسة الكويت للتقدم العلمي
المستحق عن الزكاة
دائتور آخرون

(أ) إن أرصدة الدائتين التجاريين لا تحمل فوائد، ويتم سدادها خلال متوسط فترة 90 يوم.

18- مخصص مكافأة بداية الخدمة

2017	2018
394,476	457,001
62,525	90,857
-	(34,773)
457,001	513,085

الرصيد في بداية السنة
المحمل على السنة
المدفوع خلال السنة
الرصيد في نهاية السنة

19- رأس المال
يتكون رأس مال الشركة المصرح به والمصدر والمدفوع بالكامل بمبلغ 16,064,000 دينار كويتي مقسما إلى 160,640,000 سهم بقيمة اسمية 100 فلس للسهم الواحد (2017 - 16,064,000 دينار كويتي مقسما إلى 160,640,000 سهم بقيمة اسمية 100 فلس للسهم الواحد) وهذه الأسهم نقدية وعينية (النقدية منها مبلغ 2,510,000 دينار كويتي، والعينية منها مبلغ 13,554,000 دينار كويتي).

20- احتياطي إجباري
وفقا لمتطلبات قانون الشركات والنظام الأساسي للشركة، يتم تحويل 10% من ربح السنة قبل احتساب حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وحصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة إلى الاحتياطي الإجباري، ويجوز للشركة إيقاف هذا التحويل عندما يصل رصيد الاحتياطي إلى 50% من رأس المال. أن هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع إلا في الحالات التي نص عليها القانون والنظام الأساسي للشركة.

21- احتياطي اختياري
وفقا لمتطلبات النظام الأساسي للشركة، يتم تحويل نسبة مئوية من ربح السنة قبل احتساب حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وحصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة إلى الاحتياطي الاختياري، ويجوز إيقاف هذا التحويل بقرار من الجمعية العامة للمساهمين بناء على اقتراح مجلس الإدارة.

22- تكلفة المبيعات

2017	2018
1,740,876	1,513,459
54,038,737	59,810,912
55,779,613	61,324,371
(1,513,459)	(1,422,576)
54,266,154	59,901,795

رصيد المخزون في بداية السنة
المشتريات خلال السنة
المخزون المتاح للبيع
رصيد المخزون في نهاية السنة
تكلفة المبيعات

23- مصاريف عمومية وإدارية

2017	2018
1,012,855	1,223,765
440,444	385,888
170,701	143,839
243,248	266,044
76,916	60,343
66,787	50,228
58,541	43,317
56,455	44,087
47,096	48,397
36,533	30,468
28,128	15,538
17,070	16,657
13,308	9,944
8,958	4,516
1,242	1,908
238,709	191,765
2,516,991	2,536,704

تكاليف الموظفين
إيجارات
عمولات
مصاريف مخزون الصلبة
مصاريف شبكات
مصاريف سفر
مصاريف بنكية
بريد ويزق وهاتف
مصاريف سيارات
أغلب قانونية ومهنية
مصاريف اشتراكات
قرطانية ومطبوعات
مصاريف دعائية وإعلان
صيانة وتصلح
إيجار سيارات
أخرى

24- إيرادات عوائد

2017	2018
84,451	120,497
43,718	86,641
37,416	46,991
165,585	254,129

عوائد ودائع
أرباح معاملات مرابحات وتوزق
عوائد وكالة استثمارية

25- إيرادات أخرى

2017	2018
94,000	204,000
7,856	8,828
101,856	212,828

إيرادات تأجير
أخرى

26- الجمعية العامة

اقترح مجلس إدارة الشركة في جلسته المنعقدة بتاريخ 27 مارس 2019 عدم توزيع أرباح نقدية أو أسهم منحة وعدم منح مكافأة لأعضاء مجلس إدارة الشركة عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018. إن هذا الاقتراح خاضع لموافقة الجمعية العامة العادية لمساهمي الشركة.

وافقت الجمعية العامة العادية السنوية لمساهمي الشركة المنعقدة بتاريخ 28 أكتوبر 2018 على إصدار البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017، وعلى عدم توزيع أرباح نقدية أو أسهم منحة وعدم منح مكافأة لأعضاء مجلس إدارة الشركة عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017.

وافقت الجمعية العامة العادية السنوية لمساهمي الشركة المنعقدة بتاريخ 27 ديسمبر 2017 على إصدار البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016، على توزيع أرباح نقدية بواقع 15 فلس للسهم أي بقيمة إجمالية 2,409,600 دينار كويتي، وعدم توزيع أسهم منحة أو مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016.

27- المطالبات القضائية والالتزامات المحتملة

مطالبات قضائية
توجد لدى الشركة مطالبات قضائية تتمثل في قضايا مرفوعة من الشركة ضد الغير ومن الغير ضد الشركة، والذي ليس بالإمكان تقدير النتائج التي سوف تترتب عليها إلى أن يتم البت فيها من قبل القضاء. وفي رأي إدارة الشركة أنه لن يكون لهذه المطالبات تأثير سلبي مادي على البيانات المالية للشركة، وعليه، لم تتم الشركة بتقيد مخصصات إضافية عن هذه القضايا نظراً لوجود مخصصات كافية عنها كما في تاريخ البيانات المالية المرفقة.

الالتزامات محتملة
يوجد على الشركة كما في 31 ديسمبر التزامات محتملة هي كما يلي:

2017	2018
873,749	13,008
350,000	350,000
1,223,749	363,008

اعتمادات مستندية
خطاب ضمان

28- إدارة المخاطر المالية
تستخدم الشركة ضمن نشاطها الاعتيادي بعض الأدوات المالية الأولية مثل نقد ونقد معادل، ودائع لأجل، وكالات استثمارية، مدينين، مستحق من / إلى أطراف ذات صلة، موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، بنك دائن، دانتو عقود بيع مربحة، دانتو عقود تورق والدائنين ونتيجة لذلك فإنها تتعرض للمخاطر المشار إليها أدناه. لا تستخدم الشركة حالياً مشتقات الأدوات المالية لإدارة هذه المخاطر التي تتعرض لها.

مخاطر سعر العائد
تتعرض الأدوات المالية لمخاطر التغيرات في القيمة نتيجة التغيرات في معدلات سعر الفائدة لموجوداتها ومطلوباتها المالية ذات الفائدة المتغيرة. إن أسعار الفائدة الفعلية والفترات التي يتم خلالها إعادة تسعير أو استحقاق الموجودات والمطلوبات المالية قد تم الإشارة إليها في الإيضاحات المتعلقة بها.

يبين الجدول التالي أثر حساسية التغير المعقول المحتمل في أسعار العائد، مع ثبات المتغيرات الأخرى، على ربح الشركة من خلال أثر تغيير معدل العائد.

2018	الزيادة / (النقص) في معدل العائد السنوي	رصيد الودائع / التسهيلات كما في 31 ديسمبر	الأثر على بيان الأرباح أو الخسائر
ودائع لأجل	+ 0.5%	4,418,120	22,091 ±
وكالات استثمارية	+ 0.5%	2,091,976	10,460 ±
بنك دائن	+ 0.5%	7,174,073	35,870 ±
دانتو عقود بيع مربحة	+ 0.5%	13,131,401	65,657 ±
دانتو عقود تورق	+ 0.5%	1,758,484	8,792 ±
2017	الزيادة / (النقص) في معدل العائد السنوي	رصيد الودائع / التسهيلات كما في 31 ديسمبر	الأثر على بيان الأرباح أو الخسائر
ودائع لأجل	+ 0.5%	4,375,088	21,875 ±
وكالات استثمارية	+ 0.5%	2,091,976	10,460 ±
بنك دائن	+ 0.5%	8,285,000	41,425 ±
دانتو عقود بيع مربحة	+ 0.5%	9,512,083	47,560 ±
دانتو عقود تورق	+ 0.5%	1,287,570	6,438 ±

مخاطر العملات الأجنبية
إن مخاطر العملات الأجنبية هي مخاطر تغير القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية نتيجة لتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية. تتعرض الشركة لمخاطر العملة الأجنبية والناجمة عن المعاملات التي تتم بعملة غير الدينار الكويتي. ويمكن للشركة تخفيض خطر تعرضها لتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية من خلال استخدامها لمشتقات الأدوات المالية. وتحرص الشركة على إبقاء صافي التعرض لمخاطر العملة الأجنبية في مستوى معقول، وذلك من خلال التعامل بعملة لا تتقلب بشكل جوهري مقابل الدينار الكويتي. لا تتعرض الشركة حالياً بشكل جوهري لهذه المخاطر.

مخاطر السيولة
تنتج مخاطر السيولة عن عدم مقدرة الشركة على توفير الأموال اللازمة لسداد التزاماتها المتعلقة بالأدوات المالية. وإدارة هذه المخاطر تقوم الشركة بتقييم المقدرة المالية لعملائها بشكل دوري، وتستثمر في الودائع البنكية أو الاستثمارات الأخرى القابلة للتسليم السريع مع تخطيط وإدارة التدفقات النقدية المتوقعة للشركة من خلال الاحتفاظ باحتياطيات نقدية مناسبة وخطوط ائتمان بنكية سارية ومتاحة ومقابلة استحقاقات الموجودات والمطلوبات المالية.

المجموع	أكثر من سنة	3 إلى 12 شهراً	1 إلى 3 شهور	جدول الاستحقاق الخاص بالمطلوبات المالية
7,174,073	-	7,174,073	-	2018
13,131,401	-	13,131,401	-	بنك دائن
1,758,484	364,269	-	1,394,215	دائنو عقود بيع مرابحة
13,376,747	-	1,340,919	12,035,828	دائنو عقود تورق
1,781,162	-	1,781,162	-	دائنون وأرصدة دائنة أخرى
37,221,867	364,269	23,427,555	13,430,043	مستحق إلى أطراف ذات صلة
المجموع	أكثر من سنة	3 إلى 12 شهراً	1 إلى 3 شهور	2017
8,285,000	-	8,285,000	-	بنك دائن
9,512,083	1,497,941	8,014,142	-	دائنو عقود بيع مرابحة
1,287,570	774,114	-	513,456	دائنو عقود تورق
10,959,676	-	1,176,141	9,783,535	دائنون وأرصدة دائنة أخرى
2,078,847	-	2,078,847	-	مستحق إلى أطراف ذات صلة
32,123,176	2,272,055	19,554,130	10,296,991	

مخاطر الائتمان
إن خطر الائتمان هو خطر احتمال عدم قدرة أحد أطراف الاداة المالية على الوفاء بالتزاماته التعاقدية مسبباً خسارة مالية للطرف الآخر. إن الموجودات المالية التي قد تعرض الشركة لمخاطر الائتمان تتمثل أساساً في النقد لدى البنوك، الودائع البنكية قصيرة الأجل، وكالات استثمارية، المدينين والمستحق من أطراف ذات صلة. كما يتم إثبات رصيد المدينين بالصافي بعد خصم مخصص الديون المشكوك في تحصيلها. إن خطر الائتمان فيما يتعلق بالمدينين محدود نتيجة للعدد الكبير للعملاء وتوزعهم على صناعات مختلفة.

المدينون التجاريون
لم تطبق الشركة النموذج المبسط لتقدير خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الائتمان وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) لجميع المدينين التجاريين، حيث أن هذه البنود ليس لها عنصر تمويل جوهري.

نقد ونقد معادل
إن النقد والنقد المعادل الخاص بالشركة والذي يقاس بالتكلفة المطفأة يعتبر منخفض المخاطر، ويحتسب مخصص الخسائر على أساس الخسائر المتوقعة لفترة 12 شهراً. وترى إدارة الشركة أن النقد والودائع البنكية قصيرة الأجل وكالات استثمارية للشركة مودعة لدى مؤسسات مالية ذات سمعة ائتمانية جيدة دون تاريخ سابق للتعسر. واستناداً إلى تقييم الإدارة، فإن أثر خسائر الائتمان المتوقعة نتيجة تلك الموجودات المالية غير جوهري للشركة حيث أن مخاطر التعسر لم تزداد بشكل كبير منذ التحقق أو الاعتراف المبني.

إن الحد الأعلى لتعرض الشركة لمخاطر الائتمان الناتج عن عدم سداد الطرف المقابل هو القيمة الاسمية للنقد والنقد المعادل، ودائع لأجل، وكالات استثمارية، المدينون والمستحق من أطراف ذات صلة.

مخاطر أسعار أدوات الملكية
إن مخاطر أسعار أدوات الملكية هي مخاطر انخفاض القيمة العادلة لأدوات الملكية كنتيجة لتغيرات مستوى مؤشرات أدوات الملكية وقيمة الأسهم بشكل منفرد. إن التعرض لمخاطر أسعار أدوات الملكية ينشأ من استثمارات الشركة في أدوات الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الشامل الآخر. لإدارة هذه المخاطر، تقوم الشركة بتوزيع القطاعات المستثمر فيها بحفظتها الاستثمارية.

يوضح البيان التالي حساسية التغير المعقول في مؤشرات الملكية كنتيجة لتغيرات في القيمة العادلة لأدوات الملكية التي يوجد لدى الشركة تعرض مؤثر لها كما في تاريخ البيانات المالية:

الأثر على الأرباح أو
الخسائر، الدخل الشامل الآخر

للزيادة / (النقص)
مقابل الدينار الكويتي

25,292 ±

± 5%

2018
محفظة استثمارية

24,299 ±

± 5%

2017
محفظة استثمارية

29- قياس القيمة العادلة
تقوم الشركة بقياس بعض الموجودات المالية كالموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، والموجودات غير المالية كالعقار الاستثماري بالقيمة العادلة في تاريخ نهاية الفترة المالية.

تمثل القيمة العادلة المبلغ الممكن استلامه من بيع الأصل أو الممكن دفعه لسداد الالتزام من خلال عملية تجارية بحتة بين أطراف السوق كما في تاريخ القياس. يعتمد قياس القيمة العادلة على فرضية بيع الأصل أو سداد الالتزام بإحدى الطرق التالية:

- من خلال السوق الرئيسي للأصل أو الالتزام.
- من خلال أكثر الأسواق ربحية للأصل أو الالتزام في حال عدم وجود سوق رئيسي.

يتم تصنيف جميع الموجودات والمطلوبات التي يتم قياسها أو الإفصاح عنها بالقيمة العادلة في البيانات المالية من خلال مستوى قياس متسلسل استنادا إلى أقل مستوى مدخلات جوهري نسبة إلى قياس القيمة العادلة ككل كما يلي:

- المستوى الأول: ويشمل أسعار السوق النشطة المعلنة (غير المعدلة) للموجودات والمطلوبات المتماثلة.
- المستوى الثاني: ويشمل أسس التقييم التي يكون فيها أقل مستوى مدخلات جوهري نسبة إلى قياس القيمة العادلة متاحا إما بشكل مباشر أو غير مباشر.
- المستوى الثالث: ويشمل أسس التقييم التي يكون فيها أقل مستوى مدخلات جوهري نسبة إلى قياس القيمة العادلة غير متاح.

كما في 31 ديسمبر، فإن القيمة العادلة للأدوات المالية تقارب قيمتها الدفترية، لقد قدرت إدارة الشركة أن القيمة العادلة لموجوداتها ومطلوباتها المالية تقارب قيمتها الدفترية بشكل كبير نظرا لقصر فترة استحقاق هذه الأدوات المالية.

لم تتم أي تحويلات ما بين المستويات الأول والثاني والثالث خلال السنة.

30- إدارة مخاطر الموارد المالية
إن هدف الشركة عند إدارة مواردها المالية هو المحافظة على قدرتها على الاستمرار، وذلك لتوفير عوائد لحاملي الأسهم ومنافع للمستخدمين الخارجيين، وكذلك للمحافظة على هيكل مثالي للموارد المالية لتخفيض أعباء خدمة تلك الموارد المالية.

وللمحافظة على أو لتعديل الهيكل المثالي للموارد المالية يمكن الشركة تنظيم مبالغ التوزيعات النقدية المدفوعة للمساهمين، تخفيض رأس المال المدفوع، إصدار أسهم جديدة، بيع بعض الموجودات لتخفيض الديون، سداد التسهيلات الائتمانية والقروض أو الحصول على تسهيلات وقروض جديدة.

بالمقارنة بالشركات الأخرى في نفس المجال، تقوم الشركة بمراقبة الموارد المالية بناءً على نسبة الدين إلى الموارد المالية. يتم احتساب هذه النسبة بصافي الديون مقسوماً على الموارد المالية، يتم احتساب صافي الديون كإجمالي الاقتراض ناقصاً نقد في الصندوق ولدى البنوك. ويتم احتساب إجمالي الموارد المالية كحقوق الملكية والتي تظهر في المركز المالي مضافاً إليها صافي الديون.

لغرض إدارة مخاطر الموارد المالية، يتكون إجمالي تلك الموارد المالية مما يلي:

2017	2018	
8,285,000	7,174,073	بنك دائن
9,512,083	13,131,401	دائتو عقود بيع مرابحة
1,287,570	1,758,484	دائتو عقود تورق
(2,294,130)	(4,346,868)	يخصم: نقد ونقد معادل
(4,375,088)	(4,418,120)	يخصم: ودائع لأجل
(2,091,976)	(2,091,976)	يخصم: وكالات استثمارية
10,323,459	11,206,994	صافي الديون
21,615,418	22,715,253	مجموع حقوق الملكية
31,938,877	33,922,247	إجمالي الموارد المالية
%32.32	%33.04	نسبة الدين إلى إجمالي الموارد المالية